المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/١٢/٢٥ الموافق ١٢ صفر ١٤٣٤ هـ العدد ٢٩٧ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ازدياد هجرة الإسرائيليين من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي وعلى خلفية ضعف الارتباط بالفكرة الصهيونية!

صفحـ(٦)ـة

تحليل لمبادئ وتوجهات التخطيط الإسرائيلي في القدس الشرقية في نطاق ترجمة «خطة القدس الكبرى ٢٠٢٠»

صفحـ(٧)ـة

آخر استطلاعات الرأي العام ما زالت تتوقع انتصارًا لمعسكر اليمين والحريديم!

* لجنة الانتخابات المركزية تقرر شطب عضو الكنيست حنين زعبي وتعارض شطب أي قائمة عربية أو يمينية *

أظهر آخر استطلاع للرأي العام بين المصوتين لأحزاب اليمين الإسرائيلية أن أغلبيتهم تعارض إقامة دولة فلسطينية، وتؤيد أعمال البناء استيطانية في منطقة «إي١»، وحق اليهود في الصلاة في الحرم القدسي الشريف.

كما بيّن أن كتلتي أحزاب اليمين والحريديم (اليهود المتزمتين دينيا) ستشكلان الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بعد الانتخابات التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني المقبل.

وقال ٦٦ بالمئة من مصوتي اليمين في هذا الاستطلاع، الذي نشرته صحيفة «معاريف» (الجمعة)، إنهم يعارضون إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية، بينما أيد قيامها ١١ بالمئة منهم.

وأيد ٥١ بالمئة تنفيذ أعمال بناء استيطانية في منطقة «إي١» تؤدي إلى ربط الكتلة الاستيطانية «معاليه أدوميم» بالقدس وقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها، فيما عارض أعمال البناء هذه ٩ بالمئة فقط.

واعتبر ٧١ بالمئة أنه يجب السماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي الشريف، وعارض ذلك ٧ بالمئة.

وحاول الاستطلاع رسم صورة عامة لناخبي أحزاب اليمين، وقد تبين منها أن ٥٤ بالمئة منهم علمانيون، و٢٧ بالمئة منهم متدينون محافظون، و١١ بالمئة متدينون قوميون، و ٨ بالمئة حريديم أو حريديم سابقا.

ويشكل أبناء الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ١٨ و٣٠ عاما ٢٩ بالمئة من مصوتي اليمين، ويشكل أبناء ٣١ - ٦٤ عاما ٥٥ بالمئة من المصوتين لهذا المعسكر، بينما تزيد أعمار ١٦ بالمئة منهم عن ٦٥ عاما.

وتبين من الاستطلاع أن ٥٨ بالمئة من مصوتي اليمين هم من النساء، و٤٢ بالمئة من الرجال، وأن نسبة الأكاديميين بينهم منخفضة ولم تتجاوز ١٢ بالمئة.

وفيما يتعلق بحجم قوة الأحزاب الإسرائيلية عشية الانتخابات العامة للكنيست، بيّن الاستطلاع أن معسكر اليمين والحريديم سيفوز بـ ٦٩ مقعدا في الكنيست المقبل، مقابل ٥١ مقعدا لأحزاب الوسط - اليسار والأحزاب العربية.

وستكون توزيعة المقاعد على أحزاب اليمين كالتالي: «الليكود- بيتنا» (التحالف بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») - ٣٧ مقعدا؛ تحالف اليمين المتطرف بين حزبي «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني»- ١٢ مقعدا؛ حزب «عوتسما ليسرائيل» («إسرائيل قوية») المتطرف- مقعدان.

وبالنسبة إلى أحزاب الحريديم، توقع الاستطلاع أن يحصل حزب شاس على ١١ مقعدا، وحزب يهدوت هتوراه على ٦ مقاعد، وحزب «عام شاليم» (المنشق عن شاس) على مقعد واحد (ما يعني أنه لن يتجاوز نسبة الحسم).

وفيما يتعلق بأحزاب الوسط - اليسار فإن حزب العمل سيحصل على ٢٠ مقعدا، وحزب هتنوعا (الحركة) بقيادة تسيبي ليفني سيحصل على ٩ مقاعد، وحزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) بقيادة يائير لبيد على ٧ مقاعد، وحزب ميرتس على ٤ مقاعد، وحزب كاديما على مقعد واحد (أي أنه لن يتجاوز نسبة الحسم).

وستحصل الأحزاب العربية على ١٠ مقاعد، بينها ٤ للقائمة الموحدة- العربية للتغيير، و٣ مقاعد لكل من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي.

وكانت صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/١٢/١٧) ذكرت أن استطلاعاً للرأي العام أجرته بواسطة معهد «مأغار موحوت» في أوساط المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق أظهر أن ٧٠ بالمئة منهم سيصوتون لحزب «إسرائيل بيتنا» في الانتخابات العامة المقبلة. وقال ٨٠ بالمئة من المشتركين في الاستطلاع إن الشرطة والنيابة العامة تلاحقان رئيس الحزب ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان لأسباب سياسية، وأكدوا أن تقديم لائحة اتهام ضده لن يؤثر في تأييدهم لحزب «إسرائيل بيتنا» في الانتخابات.

استطلاعات سابقة

أظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل أجرته صحيفة «يسرائيل هيوم» قبل أسبوعين، بواسطة «معهد هجال هحداش»، أن معسكر أحزاب اليمين سيفوز بـ ٦٦ مقعداً تشكل أغلبية مقاعد الكنيست المقبل في الانتخابات العامة القريبة، وذلك مقابل فوز معسكر أحزاب الوسط - اليسار والأحزاب العربية بـ ٥٤ مقعداً.

وبيّن الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، فإن تحالف «الليكود - بيتنا» سيفوز بـ ٣٩ مقعداً، وسيفوز حزب العمل بـ ١٩ مقعداً، وحزب شاس بـ ١٢ مقعداً، وتحالف «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني» بـ ١١ مقعداً، وحزب هتنوعا بـ ٩ مقاعد، وحزب يش عتيد بـ ٨ مقاعد، وحزب يهدوت هتوراه بـ ٦ مقاعد، والأحزاب العربية بـ ١٠ مقاعد، وحزب ميرتس بـ ٣ مقاعد. ولن يتجاوز حزبا كاديما و«عوتسما ليسرائيل» نسبة الحسم المطلوبة كي يمثلا في الكنيست.

نتنياهو ذاهب إلى أغلبية في الكنيست المقبلة.

لجنة الانتخابات المركزية تقرر شطب عضو الكنيست حنين زعبي

قررت لجنة الانتخابات المركزية، الأسبوع الفائت، بأغلبية الأصوات، شطب ترشيح عضو الكنيست حنين زعبي من التجمع الوطني الديمقراطي، ومنعها من التنافس في الانتخابات الإسرائيلية العامة.

وأيد قرار الشطب ١٩ عضواً في اللجنة هم مندوبو أحزاب الليكود، وكاديما، و«إسرائيل بيتنا»، وشاس، و«البيت اليهودي»، و«الاتحاد الوطني»، و«يهدوت هتوراه»، وعارضه ٩ أعضاء هم مندوبو أحزاب العمل، وهتنوعا، وميرتس، والأحزاب العربية.

في الوقت نفسه قررت لجنة الانتخابات عدم شطب القائمة الموحدة - العربية للتغيير، وقائمة التجمع الوطني الديمقراطي. وقد عارض مندوبو شاس في اللجنة طلبات شطب القائمتين، بينما امتنع مندوبو الليكود من التصويت. وصوت ضد شطب القائمة الموحدة - العربية للتغيير ١٧ عضواً وأيده ٧ أعضاء، بينما صوت ضد شطب قائمة التجمع ١٦ عضواً وأيده ١٣ عضواً.

ومن المتوقع أن تبت المحكمة الإسرائيلية العليا هذا الأسبوع في طلب استئناف تقدمت به زعبي ضد قرار شطبها.

وغداة شطب زعبي، قررت لجنة الانتخابات المركزية، بأغلبية الأصوات، رفض طلبين قُدما إليها لشطب قوائم «عوتسما ليسرائيل»، وشاس، ويهدوت هتوراه، ومنعهما من التنافس في الانتخابات.

وقد تم رفض طلب شطب قائمة «عوتسما ليسرائيل» بسبب طابعها العنصري، والذي قدمته قائمتا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، وهيئة الكفاح ضد العنصرية، بأغلبية ١٧ عضواً في لجنة الانتخابات، وأيده ٣ أعضاء، بينما امتنع عضوان من التصويت.

وتم رفض طلب شطب قائمتي شاس ويهدوت هتوراه الحريديتين بسبب عدم إدراج نساء فيهما بأغلبية ٢١ عضواً، ولم يؤيده أي عضو من أعضاء لجنة الانتخابات الذين اشتركوا في الجلسة.

تجدر الإشارة إلى أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين أكد، في رسالة تضمنت موقفه القانوني وجهها إلى لجنة الانتخابات بناء على طلبها، أنه يعارض جميع الطلبات التي قدمت إلى اللجنة لشطب بعض القوائم والمرشحين ومنعهم من التنافس في الانتخابات.

وقال فاينشتاين إنه على الرغم من وجود عدة مؤشرات ملموسة ومزعجة تقترب من حدود تجاوز ما هو مسموح به بالنسبة إلى كل من عضو الكنيست زعبي، وقائمة التجمع، والقائمة الموحدة- العربية للتغيير، الاّ إنه لا تتوفر أدلة كافية تبرر منع هؤلاء من خوض الانتخابات العامة للكنيست المقبل.

القدس كانت في مركز الاهتمام

خبراء إسرائيليون يناقشون «تحديات الحياة والواقع في المدن المختلطة»

كتب سعيد عيّاش:

عقد في مدينة القدس (الغربية)، في أواسط شهر تشرين الثاني الماضي، مؤتمر تحت عنوان «العيش في مدينة مختلطة» شاركت فيه مجموعة من المؤسسات والمراكز البحثية والأكاديمية والثقافية الإسرائيلية التي تكرس اهتمامها وأنشطتها لبحث ودراسة الأوضاع في مدينة القدس بشطريها (الغربي والشرقي المحتل)، ووضع الخطط والتوصيات المتعلقة بالموضوع ذاته، والتي تقدم وترفع في الغالب الأعم إلى المستويات والجهات السياسية والبلدية الإسرائيلية ذات العلاقة المباشرة باتخاذ القرارات في شأن الوضع القائم في المدينة المقدسة والسياسات المتعلقة بمستقبلها.

وقد تناولت أعمال المؤتمر- الذي عقد في الفترة الواقعة بين ١٣ و١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢، بمبادرة ومشاركة كل من «المدرسة للديمقراطية والسلام»، و«هكيرن ليروشليم- صندوق القدس»، و«معهد القدس لدراسة إسرائيل»، و«جمعية الشبان المسيحية- القدس الغربية»- طائفة واسعة ومتنوعة من المسائل المتصلة بالحياة في «مدينة مختلطة تضم على الأقل مجموعتين عرقيتين مختلفتين في اللغة أو الدين»، وفق ما جاء في إيجاز لأعمال المؤتمر نشره أخيرا «معهد القدس لدراسة إسرائيل» على موقعه الالكتروني، والذي (المعهد) شارك ممثلون عنه كمتحدثين في جميع جلسات المؤتمر المذكور، وكان أحدهم د. يسرائيل كمحي (الخبير الإسرائيلي المعروف في شؤون القدس) الذي تحدث في الجلسة الثانية التي تناولت «التفكير التخطيطي والحيز في المدن المختلطة».

وقد انصب حديث كمحي على ما وصف بـ «التحدي التخطيطي» في المدن المختلطة، و«الانعكاسات التخطيطية النابعة من طابع مدينة مختلطة تسكن فيها كل مجموعة سكانية في موقع، أو حيز منفصل»، وسبل «مواجهة ومعالجة النزاعات وعمليات الهجرة في المدن المختلطة».

وركز كمحي في هذا السياق من حديثه على دور ووظيفة السلطة المحلية- البلدية- كعامل يمكن أن يساهم، بشكل كبير في «دفع وتحقيق المساواة التخطيطية، ومنع النزاعات والمحافظة على التوازن بين المجموعات السكانية المختلفة»، مشيرا إلى أن هذا الدور يمكن أن يعبر عن نفسه، من ضمن أشياء أخرى، في «تخطيط شبكة المواصلات العامة، وتخصيص وتوزيع الأراضي، وتخطيط مناطق التماس بين المجموعات السكانية».

وفي الجلسة الخامسة التي عقدت تحت عنوان «الديانات، المعتقدات والعلمانية وتمثيلها في المدن المختلطة»، تحدث أيضا من طرف «معهد القدس لدراسة إسرائيل» كل من البروفسور إسحق رايتر، ود. أمنون رامون، وليئور لهراس، حيث استعرضوا بحثا يعكفون على إعداده في نطاق عملهم في «المعهد» يتناول «النزاع على المسجد الكبير في بئر السبع» بين جهات إسلامية - محلية- وبين البلدية الإسرائيلية في مدينة بئر السبع وذلك كمثال و«محك لمسألة تمثيل الأماكن المقدسة للأقليات في الحيز الحضري».

وتحدث د. أمنون رامون في محاضرته عن الطائفة المسيحية في القدس، والأهمية التي يوليها العالم المسيحي لمدينة القدس، مشيرا إلى أن المسيحيين كانوا يشكلون في العام ١٩٤٨ ما نسبته ١٩٪ من مجموع سكان القدس، أما الآن فقد تقلصت نسبتهم إلى ١ر٩٪ فقط. وقال إن الطائفة المسيحية تمثل «أحد الموارد الثمينة في المدينة»، وأنه يتعين على إسرائيل «انتهاج سياسة تعزز وتقوي الطائفة المسيحية لمصلحة جميع الأطراف» على حد قوله.

واقترح رامون في هذا السياق مجموعة توصيات من بينها «حماية المؤسسات المسيحية من أعمال العنف» كالتي ترتكبها مجموعات يمينية يهودية- استيطانية متطرفة تحت اسم «جباية الثمن»، كما دعا إلى ما وصفه بـ «تجديد العلاقة» بين مدينتي القدس وبيت لحم. ولم يعط موقع «معهد القدس» الإسرائيلي فيما نشره أية تفاصيل أخرى حول المقصود في هذا الحديث.

وفي جلسة المؤتمر الختامية، التي عقدت تحت عنوان «أي من المواضيع التي بحثت في المؤتمر يمكن تطبيقها في القدس؟»، تحدثت كممثل من طرف المعهد المذكور د. مايا حوشن، والتي وصفت خلال حديثها «الفسيفساء في القدس كمدينة متنوعة ومركبة»، مبينة الفوارق والاختلافات في النسبة الكمية بين اليهود والعرب في القدس (٣٦٪ عرب) مقابل حيفا (١٠٪ عرب فقط) أو تل أبيب - يافا (٤٪ عرب)، وأكدت حوشن أن التقسيم العددي بين المجموعات السكانية المختلفة في صفوف اليهود - من الحريديم، المتدينين، التقليديين والعلمانيين- متساو أكثر بكثير مقارنة مع تل أبيب وحيفا اللتين توجد فيهما أغلبية عددية للعلمانيين.

وعرضت حوشن أيضا معطيات تظهر أن السكان اليهود الحريديم والسكان العرب في مدينة القدس، على السواء، ينتمون إلى مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية.

(طالع مقالا مفصلا عن سياسة التخطيط الإسرائيلية في القدس على ص ٧)

كلمة في البداية

«الاحتلال المريح»...

بقلم: أنطوان شلحت

أشار آخر تقرير لـ "جمعية حقوق المواطن" الإسرائيلية ("حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع ٢٠١٢") إلى أن الاحتلال في الأراضي الفلسطينية بات "مريحًا" أكثر من أي وقت سابق، نظرًا إلى حقيقيتين:

الأولى، وجود حاضنة قوية له تتمثل في سياسة الحكومة الحالية التي تضم فئات سياسية مؤثرة تدعو إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وتتعهد المشاريع الاستيطانية فيها بالرعاية اللازمة، وهي على استعداد لأن تتحدى العالم كله (كما ثبت ذلك في الأيام القليلة الفائتة ارتباطًا بالرد الإسرائيلي على مبادرة الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة).

الثانية، حقيقة أن أغلبية الناس في إسرائيل وُلدت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ والاحتلال الذي تأدى عنها، أو قبل ذلك بفترة وجيزة، وعليه فهي لم تعش واقعًا آخر، وكأنّ الأمور بالنسبة إليها كانت على هذه الحال منذ الأزل، وكأنّ الاحتلال هو النظام الطبيعي.

في المقابل أشار التقرير، وتقرير مماثل آخر صدر بالتزامن معه عن منظمة «بتسيلم»، إلى أنه «على خلفية التحسن الكبير في الوضع الأمني خلال الأعوام الأخيرة» تتركز ممارسات إسرائيل الميدانية على نحو خاص في تحقيق نية جعل الاحتلال «مريحًا» بالنسبة إلى الفلسطينيين أيضًا، حيث لفت كلاهما إلى ما أسمياه «تخفيف وطأة معاناة الفلسطينيين سكان الضفة الغربية، ولا سيما في كل ما يتعلق بحرية التنقل والحركة». غير أنهما شدّدا على أن الجيش الإسرائيلي ما زال يتعامل مع حرية الحركة والتنقل لدى الفلسطينيين على أنها امتياز وليست حقا. وآية ذلك أنه في إطار سياسة «تخفيف وطأة المعاناة» تم فتح الكثير من الحواجز العسكرية، لكن البنى التحتية في جزء من هذه الحواجز ظلت حاضرة في المكان، بحيث يمكن تشغيلها في غضون فترة قصيرة. وإلى جانب هذه الحواجز، التي تكون مأهولة جزافًا، لا يزال قرابة ١٦ حاجزًا مأهولة بشكل دائم، إلى جانب ١٦ حاجزًا تقيّد حركة الفلسطينيين في مركز مدينة الخليل. كما لا تزال ثمة مئات المعوّقات المادية الملموسة، وينصب الجيش من مرة إلى أخرى حواجز فجائية في نقاط لا تشمل بنى تحتية ملموسة خاصة بالحواجز. ويؤدي نصب المئات من مثل هذه الحواجز بشكل عشوائي في أرجاء الأراضي المحتلة إلى نشوء وضع يجهل فيه الشخص الراغب في التنقل بين البلدات في الضفة الغربية الموقع الذي سيصطدم فيه بحاجز ما، والوقت الذي ستستغرقه السفرة. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تسدّ المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية، والمناطق المحتلة التي ظلت غربي الجدار الفاصل، وهي تقيّد وبشكل كبير إمكان الوصول إلى أماكن إضافية مثل مركز مدينة الخليل.

ولا نبالغ إذا ما قلنا إن «الاحتلال المريح» قد يتحوّل إلى «صيرورة» في الواقع السياسي في حال استمرار تطورين سياقيين:

الأول، انعدام وجود معارضة حقيقية لحكم اليمين الإسرائيلي التقليدي الموجود في حالة زواج كاثوليكي مع اليمين المتطرّف والحريدي. وحتى الآن ما زال العنصر الطاغي على أداء الأحزاب التي تحاول أن تقف على الضد من سياسة هذا اليمين، وفي مقدمها حزب العمل، هو محاولة التحوّل إلى ملحق لهذا اليمين، تعبيرًا عن الغرق في الأوهام وخداع النفس بأن ذلك من شأنه أن ينجح في جذب جماهير أحزاب الوسط واليمين إلى صفوفها، بفضل مواقفها الاجتماعية المترافقة مع قبولها بالاحتلال.

الثاني، عدم جباية ثمن باهظ سياسيًا وماديًا جراء هذا الاحتلال وممارساته الاستيطانية.

ولئن كان التطوّر الأول يبدو، في نظرة راهنة، غير معرّض للاهتزاز في الانتخابات الإسرائيلية العامة المقبلة بعد أقل من شهر، فإن التطوّر الثاني يبقى مفتوحًا على أكثر من احتمال، نظرًا إلى جوهر آخر التطورات المرتبطة بتحدي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو "الدول الصديقة"، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا، في كل ما يتعلق بتكثيف الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية والذي يؤدي، في ما يؤدي، إلى نسف إمكان إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل جغرافي تكون القدس الشرقية عاصمة لها في حدود ١٩٦٧.

وفي هذا الشأن تحديدًا، فإن التعليقات في إسرائيل ما زالت تتواتر، ومن السهل ملاحظة أن معظمها يحذّر من مغبة المضي قدمًا في هذا المسار المهلك الذي يمكن أن يهدّد بالخطر شرعية قبولها.

ومعروف أن مبدأ الشرعية يشكل ركنًا أساسيًا للمشروع الصهيوني منذ نشأته الأولى، فضلا عن أركان مهمة أخرى، مثل «الاستيطان» و«الأمن».

وقد أشار أحد كبار أساتذة العلوم السياسية والباحثين في الشؤون الصهيونية في هذا الخصوص إلى أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل غرس هذا المبدأ في المورثات الجينية للصهيونية السياسية، وخصوصًا إزاء المعارضة التي قادها زعماء صهاينة غيره اعتقدوا أنه يكفي أن تقنع نفسك بأنك على حق، وأن تتجاهل مراكز القوى العالمية، ولا تسعى للحصول على تأييدها.

ولذا راود هرتسل- دون نجاح- القيصر الألماني ولهلم الثاني، وراود بنجاح نسبي وزير الداخلية الروسية الرجعي والمعادي للسامية فياتشسلاف بلفا، لإدراكه بأنه حينما تحظى الصهيونية بدعم دولي أوسع وأعمق تستطيع أن تحرز أهدافها، وحينما تكون معزولة تفشل في إحرازها، وربما ما كانت لتقوم لها قائمة في فلسطين والمشرق عمومًا.

ومع أنه يصعب تخيّل أن تقامر إسرائيل، على الرغم من غلو يمينها الحاكم، بهذه الشرعية، إلا إنه لا بُد من القول إن ثمة شكًا كبيرًا فيما إذا كان خطاب الغضب الأوروبي على الاستيطان الإسرائيلي في القدس سينتقل من مرحلة الأقوال إلى مرحلة الأفعال، وهو ما لن تستطيع إسرائيل الصمود أمامه.

ويعود هذا الشك إلى أسباب كثيرة يطول شرحها.

وما دام هذا الغضب لا يتجاوز إطاره الخطابي، فسيخدم ذلك سياسة نتنياهو التي تقوم وخصوصًا عشية حملة الانتخابات القريبة، شأن ما كانت عليه قبلها، على درجات «سلم مخاوف وهمية»، وعلى شعار أن «العالم كله ضدنا»، كما عبر عن ذلك رئيس الكنيست، أحد الناطقين بلسان رئيس الحكومة، حين قال أخيرًا إن حملة الدول الأوروبية ضد الاستيطان تثير الانطباع بأنها منشغلة بإقامة دولة فلسطينية أكثر من انشغالها بـ «ضمان وجود الدولة اليهودية».

ولعل من المفيد التذكير أيضًا أن الصهيونية سجلت الكثير من «نجاحاتها» عبر تصدير وجهها الجميل إلى الخارج، بما جعلها محببة على العالم الواسع، بما في ذلك على العالم اليهودي، بينما كانت ممارساتها التطبيقية في الميدان تعكس وجهها الحقيقي القميء.

من حرب ١٩٤٨ وحتى «عمود السحاب»

إسرائيل دولة مدمنة على العنف ولا تبحث عن بدائل!

بقلم: البروفسور زئيف معوز (*)

تتمحور الأبحاث النظرية والانشغال العلمي بشأن مسألة التبرير الأخلاقي للحروب من حول معضلتين: الأولى تبرير الحرب، والثانية تبرير شكل أو طريقة استخدام القوة في زمن الحرب.

الأولى تتناول مسألة الحالات والظروف التي يحق فيها للدولة شن الحرب، أما الثانية فتتناول القيود الأخلاقية على استخدام القوة في زمن الحرب.

وتضع نظرية الحرب العادلة أو المبررة عدة شروط للاستخدام المبرر للقوة: وجود سبب عادل من قبيل تفادي ضرر واسع وجسيم يمكن أن يلحق بالطرف المبادر لشن الحرب؛ نية سليمة، بمعنى أن لا يكون هناك استخدام غامض أو مرفوض للسبب العادل مثلا بهدف الانتقام؛ سلطة مخولة، بحيث يتخذ قرار شن الحرب من قبل سلطة شرعية وبعد تفكير متأن؛ مخرج أخير- أن تكون جميع البدائل الأخرى لإصلاح أو تلافي الضرر المتوقع قد استنفدت من دون نجاح؛ التناسب- أن تكون القوة المستخدمة متناسبة مع حجم الضرر الذي سيلحق بالدولة في ظل غياب هذا الاستخدام.

من هنا، وطبقا لهذه المبادئ، فإن المعيار المركزي لشن الحرب هو الدفاع عن النفس، والذي يعتبر نوع الحرب الوحيد المجاز بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إلى ذلك فإن نظرية مشروعية الحرب تطرح أيضا مبادئ أساس فيما يتعلق بشكل استخدام القوة في زمن الحرب، وتشمل هذه: مبدأ التمييز، بحيث تكون الأعمال الحربية موجهة ضد مقاتلين وليس ضد مدنيين؛ التناسب، حيث ينبغي أن تكون الخسائر المدنية أقل بكثير من الجدوى العسكرية للهجوم العسكري؛ الضرورة العسكرية، إذ يجب أن يكون كل عمل عسكري ضروريا من أجل هزيمة جيش الخصم.

انتهاك القواعد الدولية كسبب رئيس في خسارة إسرائيل

وفقا لهذه المبادئ فإن جزءا كبيرا من الحروب العالمية التي وقعت منذ توقيع اتفاقية جنيف الأولى في العام ١٨٦٤ لم يصمد في الاختبار الأخلاقي للحرب أو إدارة الحرب- وهنا فإن الحالة الإسرائيلية تحتل مكانا جيدا في منتصف القائمة. وفقط ثلاث من بين سبع حروب شاركت فيها إسرائيل، صمدت في الاختبار الأخلاقي: حرب «الاستقلال» (حرب ٤٧-٤٨)، حرب «الأيام الستة (١٩٦٧) وحرب «يوم الغفران» (١٩٧٣). في باقي الحروب - حرب ١٩٥٦، حرب الاستنزاف وحربي لبنان- خرقت إسرائيل قواعد شرعية شن الحرب وقواعد استخدام القوة في زمن الحرب. وليس صدفة أيضا أن إسرائيل لم تخرج منتصرة في ثلاث من هذه الحروب.

ثمة ظاهرة مهمة، لكنها لا تلقى الاهتمام في بحث ودراسة الحرب وهي ظاهرة إدمان العنف. ويتضح أن الاستخدام الواسع للقوة لا يتوزع بشكل عفوي في العالم السياسي.. فجزء ضئيل (حوالي ١٣٪) من مجموع الدول التي كانت قائمة في الساحة الدولية خلال الـ ١٩٦ سنة الأخيرة، هو المسؤول عن الضلوع في ٩٠٪ من الحروب التي اندلعت منذ العام ١٨١٦. هذه الدول نفسها تلجأ مرارا وتكرارا إلى استخدام القوة على نطاق واسع من أجل تسوية مشاكلها الدولية. فضلا عن ذلك، فإن ٢٢٨ زوجا من الدول (مثل إسرائيل- سورية، أو إسرائيل- مصر) من مجموع ثنائيات الدول المحتملة، مسؤولة عن جميع ثنائيات الحرب التي وقعت فعليا (مثلا حرب ١٩٧٣ انخرطت فيها ثلاث ثنائيات، إسرائيل- مصر، إسرائيل- سورية وإسرائيل- العراق). إلى ذلك، فإن أكثر من ٥ر٤ بالمئة من ثنائيات الدول التي تعتبر ذات صلة من ناحية سياسية (لها حدود مشتركة أو أن إحدى الدولتين تعتبر قوة قادرة على نشر قوات عسكرية على مسافات بعيدة عن حدودها) شاركت في جميع الحروب بين مثل هذه الثنائيات. أخيرا يتضح أن الدول المدمنة على العنف تميل إلى المبادرة لشن الحروب أو النزاعات بنفس الاحتمالية التي تميل فيها إلى أن تكون ضحية للحروب: قصة إدمان العنف ليست قصة ضحايا ينجرون إلى العنف جراء كونهم ضحية لعنف آخرين.

هل هناك دواء للإدمان؟

تنقسم الدول المدمنة على العنف إلى ثلاث فئات:

الأولى هي دول مدمنة قديمة ودائمة- دول ذات تاريخ دولي طويل حافل بالعنف. وتشكل دول عظمى مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا، ودول صغيرة أو أقل قوة مثل تركيا واليونان، أمثلة جلية على هذا الصعيد.

الفئة الثانية تشمل دولا مدمنة قديمة تعافت- دول ذات تاريخ طويل نسبيا كان تاريخ قسم منها حافلا بالعنف ولكنها في مرحلة معينة «تعافت»، ومثال على ذلك ألمانيا، اليابان، إيطاليا.

أما الفئة الثالثة فتضم دولا مدمنة «حديثة العهد» دائمة، وهي دول تاريخها الدولي القصير حافل بالعنف، وتندرج ضمن هذه الفئة دول مثل إسرائيل، مصر، سورية، العراق، الهند والباكستان. وإذا ما جرى توزيع عدد الحروب على عدد سنوات استقلال الدولة، فإن إسرائيل تحتل المكان الأول في قائمة الدول المدمنة، التي خاضت حربا واحدة في كل ثماني سنوات بالمتوسط.

هذه المعطيات لها مغزى مهم بمصطلحات ناموس الحرب. تخيلوا حيا سكنيا تنتشر فيه جرائم العنف، تسكن فيه عائلات كثيرة، لكن جزءا بسيطا فقط من السكان يمارس مثل هذا الإجرام، وبالأساس ضد سكان آخرين يمارسون الإجرام. هنا نجد أن وصمة العنف التي التصقت بالحي تنبع من سلوك قلة. هذه الظاهرة تطرح مسألة جديدة في شأن تبرير الحرب، وهي شرعية الحروب. فالدول التي تستخدم القوة بوتيرة أعلى بكثير من التوقع المحتمل من المفروض أن تكون خاضعة لرقابة أخلاقية من جانب المجتمع الدولي. وبما أن إسرائيل تحتل مكانا متصدرا في قائمة الدول المدمنة على العنف، فإن من الأهمية بمكان فهم أسباب الإدمان وما هي السيرورات التي تمكن من التعافي.

إن أحد التفسيرات لظاهرة الإدمان يتمثل في عارض الضرورة- القدرة، والذي يتعلق بالظروف الدولية البنيوية ذات الصلة بدولة معينة. فالدولة المدمنة تكون محاطة بجيران يتصفون بالعنف، لهم مطالب أو أسباب أخرى لمعاداة الدولة المعنية. هنا تغدو الطريقة الوحيدة للبقاء في مثل هذه البيئة هي استخدام العنف الفعال- بما في ذلك العنف المانع- بغية مواصلة البقاء، وفي هذا السياق فإن مركب أو عامل الضرورة معروف جداً للإسرائيليين، كما أنه يشكل جوهر نظرية الأمن الإسرائيلية. ولعل فكرة «الجدار الحديدي» التي وضعها زئيف جابوتنسكي، وصيغتها المنقحة من قبل دافيد بن غوريون وآخرين على امتداد تاريخ إسرائيل، تمثل تعبيرا جليا عن عارض الضرورة.

فقط في إسرائيل «لا توجد بدائل»!

أما عامل القدرة فيعكس قناعة مؤداها أن استخدام العنف هو أداة فعالة تنطوي على فرص نجاح عالية لتحقيق الأهداف. وتشكل الكثير من الحروب- ومن ضمنها الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق - مثالا جليا على حروب القدرة.

إن التضافر الممكن بين عاملي الضرورة والقدرة يؤدي بالنتيجة إلى مستوى إدمان مرتفع. ولعل الحالة الإسرائيلية هي السمة الأبرز لمثل هذا التضافر. إن ميل إسرائيل إلى الحروب والمواجهات الاختيارية (غير الاضطرارية) في العقود الثلاثة الأخيرة يشير إلى اتجاه متزايد على صعيد إدمان العنف. ومن الواضح أن السياسيين الإسرائيليين يجدون دائما مبررا لذلك بمصطلحات الضرورة التي تسم مبادئ شرعية الحرب: انعدام البدائل، الدفاع عن النفس، أو الضرر المتوقع.

ومن ناحية واقعية فقد كانت حربا لبنان الأولى والثانية والعمليتان ضد حركة «حماس» في غزة («الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب») مستندة إلى القناعة الخاطئة بأن القوة قادرة على حل المشاكل التي لا تستطيع الطرق الدبلوماسية حلها. إن القاسم المشترك بين تلك الحالات (الحروب) هو فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها، في كل حرب منها على حدة، وفي كل هذه الحروب والعمليات مجتمعة، وذلك على الرغم من الهوة السحيقة بين قدرة إسرائيل وقدرة أعدائها.

إلى ذلك فإن نظرية «الضرورة» يمكن أن تشكل أيضا مصيدة نفسانية يقع فيها أفراد أو شعوب بأكملها، ويمكن لنتائجها أن تكون مدمرة.

مشهد من العدوان الأخير على غزة.

الجميع يريد الحرب ضد إيران ولكن... كيف؟

خلافا لكل ما تقدم، فإن مفهوم الضرورة في السياق الإسرائيلي- الإيراني يشكل مكونا حاسما في نظرية التهديد الإسرائيلية. فالبرنامج النووي الإيراني يعتبر من وجهة نظر الزعامة السياسية وقسم كبير من الرأي العام تهديدا فوريا ووجوديا، وما يميز بين المؤيدين لمهاجمة إيران وبين المعارضين هو عامل القدرة، أي مسألة حجم الضرر الذي سيلحق بالبرنامج النووي الإيراني، والثمن الذي ستدفعه إسرائيل جراء مثل هذا الهجوم.

لا خلاف في إسرائيل تقريبا حول مسألة مشروعية الحرب، ولا سيما في ضوء القناعة (التي ما زالت صدقيتها موضع شك) بأن البدائل الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية استنفدت دون نجاح، لكن فعليا الواقع مختلف. فأي هجوم إسرائيلي ضد إيران لن يكون حربا مبررة أو مشروعة، ذلك بأن هناك عدة بدائل لم يجر اختبارها نهائيا، ويعتبر ضررها أقل بما لا يقاس من ضرر أية مجابهة عسكرية. ومن هذه البدائل: إمكانية الردع النووي العلني؛ مبادرة إسرائيلية لنزع المنطقة من أسلحة الدمار الشامل؛ الحصول على ضمانة نووية من الولايات المتحدة، بمعنى أن أي هجوم إيراني سيواجه برد نووي مدمر من قبل الولايات المتحدة؛ أو مواصلة الردع النووي الغامض انطلاقا من فهم مؤداه أن الفرصة الفعلية لوقوع هجوم نووي إيراني أقرب إلى الصفر.

إن العامل المركزي- وإن لم يكن الوحيد- في التعافي من إدمان العنف هو التعرض لهزيمة قاسية ومؤلمة في الحرب. وحتى الآن، لم يجد هذا العامل تعبيرا له في النزاع الإسرائيلي - العربي، ومن المشكوك فيه أن يعبر عن نفسه في مواجهة محتملة بين إسرائيل وإيران.

ثمة عامل آخر كان له كما يبدو تأثير في النزاع وهو «التعب» أو «الجمود المؤلم»، والذي شكل كما يبدو الاعتبار الرئيس في مبادرة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات ومعاهدتي السلام مع مصر والأردن، وربما كان أيضا في أساس اتفاقيات أوسلو، وإن كان الطرفان، كما يبدو، لم يتعبا، في هذه الحالة، بدرجة كافية.

وحين تتغلب مشاعر التعب المتراكم لدى الكيانات السياسية المدمنة على العنف على مشاعر الضرورة أو القدرة لدى هذه الكيانات ذاتها، نجد أن الاتفاقيات التي بدت في الماضي خيالية، تتحول فجأة إلى اتفاقيات عملية، كذلك فإن التنازلات التي بدت فيما مضى تجاوزاً لخطوط حمراء، تغدو بمثابة ضرورة سياسية. وفي هذا السياق أيضا فإن النزاع الإسرائيلي- العربي ليس شاذا.

إن إسرائيل ليست الطرف الوحيد الذي يعاني من عارض الضرورة- القدرة، ولكن إذا كانت هناك عبرة مهمة يمكن استخلاصها من ظاهرة إدمان العنف فهي أن وضع الدول التي تعافت نهائيا ليس أسوأ من الدول التي ما زالت مدمنة، بل وفي الكثير من الحالات نجد أن وضع الدول المتعافية أفضل من وضع المستمرة في الإدمان. وفي المحصلة فإن إدمان العنف، كأي إدمان آخر، هو ظاهرة مدمرة. ومن الجدير بنا أن نأخذ ذلك في الحسبان كلما فكرنا في استخدام القوة كحل لمشاكل سياسية.

(*) بروفسور في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، ومعهد ديفيس، وزميل بارز في «مركز هرتسليا المتعدد المجالات». ترجمة خاصة.

مكتبة «المشهد»

إعداد: سعيد عياش

رؤية نقدية جديدة للعلمنة والعلمانية في إسرائيل

اسم الكتاب: «ما وراء العلمنة- التقليدية ونقد العلمانية في إسرائيل»
المؤلف: د. يعقوب يدغار
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد» (تل أبيب) ومعهد فان لير (القدس)

يقترح المؤلف في هذا الكتاب إطارا جديداً ومميزا لإعادة النظر في مصطلحات ومفاهيم من قبيل «الهوية اليهودية»، «التقاليد»، «العصرنة»، و«العلمنة» في السياق الإسرائيلي اليهودي، مستعينا بنماذج نظرية يفرزها الخطاب الراهن وفي صلبه نقد العلمنة والعلمانية كتوجه سوسيولوجي وكسرد تاريخي.

ويعرض الكتاب، حسبما جاء في تقديم مؤلفه، وعاء نظريا، معرفيا، ينأى عن التقسيمات الثنائية مثل متدين- علماني، أو تقليدي- عصري، كاشفا من خلال ذلك عن الوجه الذي دأبت النظريات والمفاهيم «التقليدية» الإسرائيلية حتى الآن على إخفائه وتهميشه والتنكر له، للهوية اليهودية العلمانية في إسرائيل، وبالأخص تبعية وتعلق العلمانية بدين الدولة (اليهودية)، والعلاقة التي لا تنفصم بين القومية والدين، وما يتم من نفي وإنكار للمكون الإثني- الطائفي في بنية الهوية العلمانية.

ويقترح المؤلف، في خلاصة نموذجه، رؤية نقدية جديدة، بديلة، ومثيرة لتفحص المجتمع الإسرائيلي- اليهودي وتركيبته السوسيولوجية.

تجدر الإشارة إلى أن المؤلف، د. يدغار، يدرس ويتحرى في أبحاثه مسائل الهوية والسياسة، والإثنية والقومية، والثقافة السياسية في إسرائيل. وقد صدرت له العديد من الكتب والمقالات المنصبة على دراسة العلاقة المركبة بين السياسة والهوية والتقاليد والعصرنة، وفي كتابه السابق الذي صدر في العام ٢٠١٠، تحت عنوان «التقليديون في إسرائيل: عصرنة بلا علمنة»، تناول المؤلف في بحثه العميق، الذي اعتبر الأول من نوعه، أحد المكونات الرئيسة للهوية اليهودية في إسرائيل .

الهوية الخاصة لـ «الشعب اليهودي»!

اسم الكتاب: «قواعد حياة الشعب اليهودي في العصر الجديد»
المؤلف: إليعازار شفيد
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»
عدد الصفحات : ٥٤٤

ينطلق المؤلف في هذا الكتاب، الذي صدر في أواخر العام الجاري، من فرضية مؤداها أن التعريفات الجماعية من قبيل: شعوب، قبائل، عائلات، طوائف.. الخ، والتي تتكون منها البشرية، هي تعريفات ومسميات طبيعية- بنيوية ليست لها بدائل اصطناعية، وأن خصخصتها ستؤدي إلى هلاكها وتدميرها وتدمير كيانية الأفراد المكونين لها، وإلى تهديد وجودهم ومناعتهم، وأن كل ذلك منوط بالمحافظة على قواعد ومعايير قيمية مؤسسة ستكون لأي انحراف أو حيد عنها تبعات وأثمان باهظة ومؤلمة تهدد الهوية والوجود على حد سواء.

ويرى المؤلف، في ما كتبه، أن حقيقة كون تطبيق القواعد العالمية أمرا مختلفا ومتغيرا من شعب إلى آخر ومن عصر إلى عصر، تستوجب تفكيرا نظريا دائما ومجدداً في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل المتغيرين. ويقول إن كل شعب يطبق هذه القواعد والمعايير بطريقته الراسخة في هويته الثقافية الخاصة، التي تحدد مصيره بين الشعوب. ويستطرد المؤلف مفصلا أن الشعب اليهودي يمتلك هوية خاصة ومصيرا خاصا يستدعيان طريقة خاصة في تجسيد وتطبيق القواعد العالمية الخاصة بوجوده وحياته.

بناء على ذلك، يتناول كتاب إليعازار شفيد «هذه المهمة النظرية- الوجودية في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل لدولة إسرائيل بهويتها كدولة يهودية: دولة كل الشعب اليهودي، والتي تجسد القيم الأساس لثقافته الخاصة».

ويستند الكتاب إلى بحث متعدد السنوات في تاريخ ثقافة الشعب اليهودي منذ «العهد القديم- التناخ» وحتى الوقت الراهن، وفي «المشكلات التي واجهها الشعب اليهودي على امتداد العصور»، مع أنه لا يمكن اعتبار الكتاب مؤلفا بحثيا، وإنما هو كتاب نظري، ينأى بشكل مقصود عن البحث العلمي لصالح التأمل الشامل لديناميكية تطور الشعب اليهودي ودولة إسرائيل في الزمن المعاصر.

وتعتمد الفصول المتعلقة بدولة إسرائيل، منذ قيامها وحتى الآن، على شهادة شخصية للمؤلف، وهي بشكل أساس مبنية على ذاكرة شخصية توثق الدور الفاعل للمؤلف نفسه كمفكر ومرب عاش ما واجهته إسرائيل من مشاكل وتحديات منذ فترة «اليشوف» مرورا بحرب العام ١٩٤٨ وما تلاها من حروب وحتى الوقت الراهن.

يذكر أن مؤلف الكتاب إليعازار شفيد حصل على «جائزة إسرائيل» للفكر الإسرائيلي في العام ١٩٩٤، وهو بروفسور متقاعد في الجامعة العبرية في القدس، وله العديد من الكتب والمؤلفات في الفكر اليهودي والصهيوني، ومن كتبه الأخيرة «نقد الثقافة العلمانية».

أهمية السلام والتفاهم بين الأديان

اسم الكتاب: «سلام على أرض الله»
المؤلف: ساعر شكيد
إصدار: منشورات «ريسلينغ»
عدد الصفحات: ٢٦٦

يتحدث هذا الكتاب عن نشاطات وتجارب مجموعة من الناشطين اليهود والعرب الذين يجوبون مختلف أنحاء إسرائيل (والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية)، ويجرون ما يصفه الكاتب بـ «لقاءات من أجل السلام والتفاهم بين الأديان».

ويقول المؤلف، في تقديم لكتابه، إن القصص التي يحويها هذا الكتاب بين دفتيه دعته بقوة وحفزته على روايتها، مع أنه لا يدري ما سيحل بمصيرها، مضيفا: إذا خسرنا المعركة على هذه البلاد، وإذا ما ظل «هذا البلد المحبوب» لا يعرف سوى المزيد من الحروب والثكل والكراهية «فإن أحدا لن يذكرنا»، في إشارة لمجموعة الناشطين ذاتها التي ينتمي إليها. وأردف شكيد في مقدمته قائلا «ولكن إذا انتصرنا، وإذا ما حل السلام على أرض الله» فإنه يرغب في أن يكون هناك ثمة «من يذكر ويروي هذه القصص».

وقال إنه لا يرغب في أن يقص قصته بل إن ما يرمي إليه في الأساس هو التحدث عما رآه بأم عينه وعن الأشخاص الذين التقى لهم في نطاق اللقاءات والنشاطات التي تقوم بها مجموعة دعاة السلام والتفاهم بين الأديان التي يعمل معها، والتي تجري لقاءات تستمر بضعة أيام أحيانا، ويشارك فيها آلاف الأشخاص، حسبما قال.

وتشهد «القصص» التي يحتويها الكتاب على «نجاحات صغيرة وإخفاقات كبيرة» لنشطاء المجموعة، ينقلها الكاتب بأمانة وانفعال، وهو يأخذ القارئ في كتابه إلى «مسيرة محلية جداً، وشخصية جداً، لكنها مع ذلك تنطوي على رسالة تتعلق بكل شخص وبكل مكان» واصفا بصورة غير مألوفة «عالم نشطاء السلام والتفاهم بين الأديان».

وبحسب ما أورده الناشر في تقديم لكتاب شكيد، فإن نسيج القصص، والشخصيات، والخلفية الثقافية الغنية للمؤلف، تجعل من الكتاب «وثيقة نادرة تنبع من تيارات مركزية في الفكر اليهودي»، ومع ذلك فإن ما يحتويه الكتاب بين دفتيه « يكاد يكون خفيا عن العين وغير معروف بالنسبة لمعظم الجمهور» حسبما جاء في التقديم.

يشار إلى أن المؤلف هو طالب دكتوراه في كليه الفلسفة في جامعة حيفا، ورئيس لبرنامج «كرمل» في مركز «ليئو بيك» في حيفا، وحاخام لمجموعة «أخوة إسرائيل» في ريشون لتسيون.

مقابلة خاصة مع المسؤولة عن متابعة الاستيطان في حركة «السلام الآن»

حاغيت عوفران لـ «المشهد الإسرائيلي»: مخططات الاستيطان التي تم إقرارها مؤخرًا تشمل إقامة أكثر من ١١ ألف وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة!

هذه المخططات غير مرتبطة بحملة الانتخابات فقط وإنما أيضًا بمحاولة فرض مزيد من الوقائع على الأرض لمنع استئناف المفاوضات وعرقلة حل الدولتين

كتب بلال ضاهر:

قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الرد على قبول فلسطين دولة مراقبة وغير كاملة العضوية في الأمم المتحدة بالإعلان عن مخططات لبناء آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

وقد أعلن في البداية عن بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية، ودفع مخططات بناء استيطانية في منطقة «إي١»، تهدف إلى ربط الكتلة الاستيطانية «معاليه أدوميم» بالقدس الشرقية، وخاصة المستوطنات فيها، الأمر الذي من شأنه قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وعزل القدس عن الضفة الغربية.

وبعد ذلك صادقت حكومة إسرائيل، من خلال لجنة التخطيط والبناء في منطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية، ولجنة التخطيط والبناء المحلية التابعة لبلدية القدس، على مخططات بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات في شرقي المدينة. وبين هذه المخططات، مخطط لإقامة مستوطنة جديدة في جنوب القدس الشرقية باسم «غفعات هماتوس» وبناء ٢٦١٠ وحدات سكنية فيها إضافة إلى مشروع سياحي يشمل فنادق.

كذلك تم نشر عطاءات لمشاريع بناء قرابة ٦٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق داخل الخط الأخضر، وبينها قرابة ألف وحدة سكنية في المستوطنات.

وأقرت لجنة التخطيط والبناء لمنطقة القدس مخطط بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «رامات شلومو» في شمال القدس الشرقية. وكانت حكومة إسرائيل قد أعلنت عن مشروع البناء الأخير هذا خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، لإسرائيل في شهر آذار من العام ٢٠١٠، وأثار هذا الإعلان في حينه أزمة في العلاقات بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية.

وبدا أن المصادقة على مشاريع البناء الاستيطانية هذه جاءت كرد فعل إسرائيلي على الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة وأن نتنياهو يسعى إلى استغلال ذلك في إطار حملته الانتخابية. لكن المسؤولة عن متابعة الاستيطان في حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان، حاغيت عوفران، أكدت لـ «المشهد الإسرائيلي» أن نتنياهو وحكومته يسعيان أيضًا إلى فرض مزيد من الوقائع على الأرض.

وقالت عوفران «هذا قرار استراتيجي. إن حكومة نتنياهو تريد استغلال فترة الانتخابات من أجل وضع أكثر ما يمكن من الوقائع على الأرض، وذلك قبل أن تتم، ربما، ممارسة ضغوط ما على الحكومة المقبلة من أجل الدخول في مفاوضات. والآن لا توجد أية ضغوط دولية كهذه لأننا في فترة ما قبل الانتخابات. وتعتبر الحكومة أنه توجد فرصة الآن من أجل تنفيذ أعمال بناء في المستوطنات ومنع إمكانية استئناف المفاوضات وتنفيذ حل الدولتين».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: أنتم في حركة «السلام الآن» تتحدثون عن إقرار مخططات بناء في المستوطنات تشمل ١١ ألف وحدة سكنية.

عوفران: «لقد حدثت عدة أمور وإقرار تصاريح بناء في مراحل مختلفة، وجرى طرح عطاءات لبدء تنفيذ أعمال بناء في المستوطنات. ونحن نتحدث عن وحدات سكنية ضمن المخططات التي تم إقرارها مؤخرا يزيد عددها عن ١١ ألفا».

(*) إعلان نتنياهو عن دفع مخططات بناء في منطقة «إي١» أثار غضب العالم بشكل خاص. ما الفرق بين البناء في هذه المنطقة والبناء في المستوطنات في مناطق أخرى من القدس الشرقية والضفة الغربية؟

عوفران: «بداية، أعتقد أن أية أعمال بناء استيطانية خلف الخط الأخضر هي ضد المصلحة الإسرائيلية، وتبعد احتمال التوصل إلى سلام وتطبيق حل الدولتين. لكن مخطط البناء في 'إي١' هو مخطط خطير بشكل خاص لأنه في حال تنفيذ مخطط البناء هذا فإن ذلك يعني أنه إذا تم التوصل إلى سلام ينبغي إخلاء المستوطنة هناك، لأن هذه المنطقة هي منطقة مصيرية من أجل وجود تواصل جغرافي بين شمال وجنوب الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي».

(*) سلطات التخطيط والبناء صادقت بموجب تعليمات من الحكومة الإسرائيلية على مخطط لإقامة مستوطنة جديدة باسم «غفعات هماتوس» في جنوب القدس الشرقية. ما هي تبعات ذلك؟

عوفران: «هذا المخطط لإقامة المستوطنة الجديدة سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية وبيت لحم. وعمليا فإن هذين المخططين- 'غفعات هماتوس' و'إي١'- يشكلان ضربة شديدة فعلا لحل الدولتين. و'غفعات هماتوس' تتسبب بأن ضاحية بيت صفافا ستكون محاطة بأحياء (مستوطنات) يهودية، ما يعني أنه لن يكون هناك اتصال بين هذه الضاحية العربية وبين الدولة الفلسطينية. ولذلك فإنه لن يكون بالإمكان التوصل إلى حل الدولتين مع عاصمة فلسطينية في الأحياء العربية في القدس الشرقية. وهناك مخططات أخرى تقطع التواصل الجغرافي لدولة فلسطينية. وبين هذه المخططات البناء في مستوطنة 'إفرات'. فالحكومة الحالية نشرت عطاءات لبناء مئات الوحدات السكنية في 'إفرات'، وهي مستوطنة تقع جنوبي بيت لحم، وموجودة شرقي الشارع رقم ٦٠. وهذا يعني أنه إذا أرادت إسرائيل ضم 'إفرات' فإنه سيتعين عليها ضم الشارع رقم ٦٠ أيضا. ويعني أمر كهذا أن كل المنطقة الواقعة بين بيت لحم والخليل ستكون معزولة عن الشارع رقم ٦٠. ولن يكون هناك شارع يربط بين بيت لحم والخليل. ولذلك فإن تطوير 'إفرات' هو أمر خطير جدا».

(*) في موازاة تصعيد البناء الاستيطاني هناك مخططات لهدم بيوت فلسطينية في القدس؟

عوفران: «ما جرى فيما يتعلق بهدم البيوت هو أن المحكمة الإسرائيلية نظرت في هذه القضية، بعد التماس قدمه نشطاء اليمين وطالبوا بتنفيذ أوامر هدم بحق ٣٠٠ بيت تقريبا، تلقى أصحابها إخطارات بالهدم صادرة عن السلطات الإسرائيلية. وقالت المحكمة إن صلاحية هدم هذه البيوت هي من مسؤولية لجنة التخطيط والبناء في منطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، ولكن الأوامر لا تطلب هدم البيوت في الوقت الحالي. ولذلك فإن ما تم نشره في وسائل الإعلام بأن اليمين نجح في المحكمة وأنه يجب هدم ٣٠٠ بيت فلسطيني الآن، ليس دقيقا. ورغم ذلك نحن نرى أن إسرائيل تهدم بيوتا فلسطينية كل أسبوع، وهذا جزء من السياسة الإسرائيلية الرامية إلى منع تطوير المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧».

(*) تواصل حكومة إسرائيل شرعنة بؤر استيطانية عشوائية. وهذا نوع من إقامة مستوطنات جديدة. وحتى أن هذه البؤر لا تقع داخل الكتل الاستيطانية، التي تدعي إسرائيل أنها ستبقى تحت سيطرتها في إطار أي اتفاق سلام مستقبلي.

عوفران: «صحيح. وعمليا فإن حكومة نتنياهو هي أول حكومة إسرائيلية منذ سنوات التسعين، وفي الواقع منذ نهاية ولاية حكومة إسحق شامير، في العام ١٩٩٢، التي تقيم مستوطنات جديدة بواسطة شرعنة بؤر استيطانية عشوائية وتحويلها إلى مستوطنات».

(*) هل حكومة نتنياهو تعمل على إلغاء «تقرير البؤر الاستيطانية» الذي أعدته المسؤولة السابقة في النيابة العامة، طاليا ساسون، بتكليف من رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، وتحاول تشريع جميع البؤر الاستيطانية؟

عوفران: «الحكومة الحالية شكلت لجنة جديدة، هي «لجنة إدموند ليفي»، والتي أنهت عملها وقدمت توصيات كثيرة غايتها التسهيل على المستوطنين والسماح لإسرائيل، خاصة في مجال الأراضي، بالسيطرة على الأراضي، ووضع صعوبات أمام الفلسطينيين أصحاب هذه الأراضي في كل ما يتعلق بعملية استرجاع أراضيهم. وفي هذه الأثناء لا يزال هذا تقرير سياسي غايته مساعدة المستوطنين في النقاش السياسي والقانوني الجاري في إسرائيل من أجل تمكينهم من السيطرة على أراض فلسطينية أخرى. لكن واضح أنه بموجب القانون الدولي، لا توجد أية مستوطنة قانونية، والاحتلال برمته لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل من الناحية القانونية».

(*) يوجد في إسرائيل إجماع واسع جدا حول الاستيطان حتى في الأحزاب التي تعتبر محسوبة على تيار الوسط - اليسار. ورئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، صرحت، الأسبوع الماضي، بأنه طالما لم يتم التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين فإنه ينبغي مواصلة البناء في المستوطنات وتطويرها.

عوفران: «أعتقد أن معظم الإسرائيليين ليسوا مهتمين بالمستوطنات. وهذا يعني أنه، من جهة، لا يهتمون إذا ما جرت أعمال بناء في المستوطنات وما إذا تم توسيعها، ومن الجهة الأخرى فإنهم لا يكترثون إذا ما تم إخلاء المستوطنات. والمواطنون الإسرائيليون بغالبيتهم الكبرى لم يزوروا المستوطنات ولم يصلوا إلى الخط الأخضر وحتى أنهم لا يعرفون أين يقع الخط الأخضر. وأعتقد أن السبب الذي يجعل حكومة نتنياهو تحظى بالتأييد على أثر البناء في المستوطنات هو أن الجمهور يشعر بأنه ليس مهما ما نفعله وأن كل شيء يبقى متعلقا بالفلسطينيين، وإذا أرادوا السلام فإننا سنصنع سلاما معهم. والإسرائيليون بشكل عام يعتبرون أن الفلسطينيين لا يريدون سلاما. أي أن دعاية اليمين الإسرائيلي نجحت. وأعتقد أن هذه الأجواء في إسرائيل تدل على وجود يأس حيال احتمال السلام. ولكن نحن كحركة إسرائيلية نسعى إلى محاربة هذه الأجواء، ونؤكد أن أي بيت يتم بناؤه خلف الخط الأخطر إنما يبعد السلام وحسب. ونحن نؤمن بأن السلام ممكن ونأمل في أن نحقق نجاحا أكبر في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي».

(*) لكن هذا «يأس» لا يوجد ذنب للفلسطينيين بوجوده.

عوفران: «أنا أيضًا لا أعتقد أن الفلسطينيين مذنبون في هذا الأمر. بل إني أعتقد أن الفلسطينيين يائسون أيضا، ولا يؤمنون بأن إسرائيل ستصنع سلاما. وهذا وضع خطير جدا، لأنه لا يوجد أمل، كما أن العالم بدأ ييأس. ولكن سبب يأس الإسرائيليين مرتبط كثيرا بالدعاية التي يروجها اليمين عندما يقول إنه تمت تجربة الفلسطينيين وقدمنا لهم كل شيء لكنهم رفضوا. وهذا هو خطاب اليمين الإسرائيلي. ونحن نعتقد أنه إذا قامت إسرائيل بخطوات في اتجاه السلام فإن السلام سيتحقق. كما أن كل هذا الوضع مرتبط بالصراعات السياسية داخل إسرائيل. والمشكلة لدى الجمهور في إسرائيل ليست أنه لا يريد التوصل إلى سلام، وإنما عدم إيمانه بأن السلام ممكن».

أحزاب «الوسط» تغازل اليمين!

*أحزاب «العمل» و«هتنوعا» و«يش عتيد» لا تطرح خطابا سياسيا يبعدها كثيرا عن جوهر خطاب اليمين *انتقاداتها لمشاريع الاستيطان كانت بسبب توقيتها وليس للمشاريع بحد ذاتها *الأحزاب الثلاثة لا ترفض مبدئيا المشاركة في حكومة نتنياهو *استطلاع يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يعطي أولوية لمسألة الصراع و«الأمن»*

كتب برهوم جرايسي:

رويدا رويدا، بدأ يرتسم المشهد البرلماني الإسرائيلي بعد الانتخابات المقبلة، وإذا لم تحدث تطورات من تلك القادرة على إحداث انقلاب في المعطيات، فإننا سنكون أمام تكتل يميني أكثر تراصا في الكنيست، وفي المقابل مع كتل برلمانية، بغالبيتها تسمي نفسها «وسطا»، وتسعى طوال الوقت للتنافر عن بعضها، فهي تتنافس على جمهور محدود، مليء بخيبات الأمل من كثرة الأحزاب التي ظهرت واختفت بسرعة هائلة، ولم تترك لها أي أثر، والأحزاب المعروضة عليه اليوم ليست بأحسن حال من سابقتها.

هل حقا يوجد وسط في إسرائيل؟

هذا سؤال يُطرح من حين الى آخر في إسرائيل، وخاصة في المواسم الانتخابية، إذ أن تسمية «الوسط» تطلقها إما وسائل الإعلام على كل حزب يكون أبعد قليلا من اليمين المتشدد، أو تطلقها الأحزاب على نفسها، في سعي للبحث عن جمهور مصوتينم كان يمنح أصواته سابقا لأحزاب محسوبة على «اليسار الصهيوني»، أو أنه جمهور يتسم أكثر بالاعتدال.

لكن على أرض الواقع وفي امتحان الممارسة، خاصة في العقد الأخير، فإنه لا وجود لسياسة «وسط»، إن كان على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فكل الحكومات الإسرائيلية تكمل بعضها، مع فوارق طفيفة غير ملموسة، أو على المستوى السياسي، وفي النظرة لحل الصراع، إذ أن ما تطرحه الأحزاب التي تسمي نفسها «وسطا» لا يبتعد كثيرا عما يطرحه اليمين، فلم تكن حكومة واحدة من كل حكومات العقدين الأخيرين إلا وسرّعت مشاريع الاستيطان، ورفضت أسس الحد الأدنى لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكلما مرّت السنون كان الجنوح نحو اليمين أكثر، خاصة من تلك الأحزاب التي تدعي «الوسطية».

وربما أن ما يعكس حالة التخبط، وتشابك الخيوط السياسية ببعضها في الحلبة السياسية، هو نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد «داحف» لصالح «معهد القدس للشؤون العامة والسياسة»، الذي يرأسه سفير إسرائيل الأسبق في الأمم المتحدة، ومستشار بنيامين نتنياهو الأسبق دوري غولد.

فقد بيّن الاستطلاع أن ٦٧٪ ممن قرروا التصويت لأحزاب «الوسط» في إسرائيل يرفضون «التنازل عن القدس الموحدة»، كما أن ٥٠٪ من المصوتين لأحزاب «الوسط» يرفضون الانسحاب من منطقة غور الأردن، وما هو ليس أقل أهمية من هذا أن ٨٠٪ من مصوتي حزب «العمل» و٦٢٪ من مصوتي حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) يرون أهمية في اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل بصفتها «دولة يهودية»، وحتى أن ٥٠٪ من مصوتي حزب «العمل» و٤٥٪ من مصوتي «يوجد مستقبل» يفضلون فرض «حدود آمنة» مع الفلسطينيين من جانب واحد، كبديل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وفي المقابل، فقد أظهر الاستطلاع أن أفكارا تعتبر في إسرائيل أنها من مواقف «الوسط»، تتغلغل داخل جمهور مصوتي أحزاب اليمين المتشدد، فقد تبين أن ٢٢٪ من مصوتي تحالف «الليكود بيتنا» يفضلون إبرام اتفاق سلام على فرض «حدود آمنة» من جانب واحد، بينما يؤيد ٣٥٪ من مصوتي هذا الحزب، و٣٠٪ من مصوتي تكتل الأحزاب الاستيطانية «البيت اليهودي» إخلاء مستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية المحتلة.

ويشير الاستطلاع إلى أن مسألة «الأمن» لا تزال تقف على رأس أولويات الناخب الإسرائيلي، إذ حصلت على نسبة ٢٩٪، تليها مسألة القضايا الاجتماعية بنسبة ٢٦٪.

أحزاب «الوسط» و«اليسار»

تتنافس في هذه الانتخابات أربعة أحزاب على جمهور واحد، ثلاثة منها (العمل، و«هتنوعا»، و«يش عتيد») تعتبر نفسها «وسطية»، والحزب الرابع (ميرتس) يعتبر نفسه «يساريا صهيونيا». والجمهور الأكبر لهذه الأحزاب يتركز في منطقة تل أبيب الكبرى، وتليها منطقة حيفا شمالا، في حين أن القوة المركزية لأحزاب اليمين، من تحالف «الليكود» و«إسرائيل بيتنا» وتكتل المستوطنين، تتركز أساسا في محيط القدس المحتلة ومستوطنات الضفة الغربية، وفي نفس المنطقة تنافس الأحزاب الأصولية اليهودية، ولكن في داخل جمهورها الخاص.

وفي الأيام الأخيرة تزايد التنافس بين هذه الأحزاب خاصة في القضايا السياسية، التي تسعى رئيسة حزب «العمل» شيلي يحيموفيتش لتجنبها، إلا أن من قلبت الأوراق وشكلت حزبا جديدا بسرعة فائقة تسيبي ليفني، لم تترك لها مجالا للهروب، إذ أن ليفني تعطي أولوية للأجندة السياسية في حملتها الانتخابية.

وما أجج النقاش الساخن بين هذه الأحزاب كان الموقف من المشاريع الاستيطانية التي أعلنتها حكومة بنيامين نتنياهو في الأسبوعين الماضيين، كرد إسرائيلي على قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ولكن حتى في السجال الذي كان بين قادة هذه الأحزاب، لم يكن بالإمكان إيجاد فوارق جوهرية، تجعلها بعيدة كل البعد عن اليمين الذي يقود حاليا الحكومة.

بالنسبة لحزب «العمل»، برئاسة شيلي يحيموفيتش، والذي من المتوقع أن يحل ثانيا بعد حزب الليكود وحليفه «إسرائيل بيتنا»، فإن رئيسة الحزب لم ترفض المشاريع الاستيطانية، وقالت فقط إنها صدرت في توقيت غير ملائم استدعى إدانة دولية.

ويحيموفيتش ذاتها كانت قد قالت قبل أيام قليلة إنها ترفض تقليص ميزانيات الاستيطان والمستوطنات، طالما لم يتم حل الصراع، وهذا في الوقت الذي ترفض فيه يحيموفيتش طرح قضية الصراع في أجندتها الانتخابية. وعندما اضطرت إلى طرحها فعلت ذلك بضبابية، على طريقة أنها تؤيد استئناف المفاوضات وحسب.

وأكثر من هذا، فإن يحيموفيتش، التي كانت محسوبة على اليسار واعترفت أنها ذات مرّة وربما أكثر منحت صوتها لحزب يمثل أساسا الفلسطينيين في إسرائيل- «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»- ترى اليوم أن على إسرائيل أن لا تعطي أولوية في عملها لحل الصراع، وهي تقول إن على إسرائيل أن تعزز اقتصادها أولا، لأن الاقتصاد القوي، سيعزز موقفها في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

«هتنوعا» (الحركة)، برئاسة تسيبي ليفني: ربما أن ليفني كانت صاحبة اللهجة الأكثر حدة في انتقادها لنتنياهو، ولكنها أيضا لم تعترض على المشاريع الاستيطانية، بل اعترضت على التوقيت، وهي تعتقد أن نتنياهو برفضه استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين يسبب ضررا لإسرائيل في الساحة الدولية، وهي دائما تذكّر بأن حكومة إيهود أولمرت، التي تولت فيها منصب وزيرة الخارجية، بنت ليس أقل مما بنته حكومة نتنياهو، ولكنها نجحت في إسكات العالم بالمفاوضات التي كانت دائرة مع الفلسطينيين.

وأكثر من هذا، فإن ليفني اهتمت أيضا أن تتجول في الكتلة الاستيطانية «غوش عتسيون» في اليوم التالي لانتقادها لنتنياهو، في رسالة واضحة لجمهور الناخبين في إسرائيل، بأنها لا تعترض على الاستيطان، بل تؤيده وتدعمه.

«يش عتيد» (يوجد مستقبل)، برئاسة يائير لبيد: هو أيضا هاجم نتنياهو بنفس نبرة ليفني، ولكن لبيد ذاته قرر أن يعلن عن برنامجه السياسي لحل الصراع في واحدة من أكبر مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، مستوطنة أريئيل، جنوب مدينة نابلس المحتلة، وبالذات من الكلية الأكاديمية، التي قررت حكومة بنيامين نتنياهو تحويلها الى جامعة، على الرغم من اعتراض العالم، وجامعات العالم، لكونها كلية تقع في قلب مستوطنة.

وكان لبيد يؤيد بث رسالة واضحة، تقول إنه يتمسك بالمستوطنات والكتل الاستيطانية، أيضا في إطار الحل الدائم.

لا يرفضون شراكة نتنياهو

الملفت أيضا في خطاب هذه الأحزاب الثلاثة ليس فقط أنها لا تطلق موقفا مغايرا في موضوع الاستيطان والمستوطنات، ولا تطرح برنامجا واضحا لشكل حل الصراع، على الأقل من وجهة نظر كل حزب، بل إن الأحزاب الثلاثة لا تقول صراحة إنها ترفض الشراكة في حكومة بنيامين نتنياهو.

ويطغى التلعثم على خطاب هذه الأحزاب في ما يتعلق بشكل مستقبل عملها البرلماني، فحزب «العمل» لم يكن حازما في رفض المشاركة في حكومة نتنياهو، وقالت رئيسته يحيموفيتش إن لديها شروطا، وهي ستحكم موقفها من مدى تلبية شروطها، أما شروطها فتتركز في السياسة الاقتصادية.

وكذا الأمر بالنسبة لليفني ولبيد، إذ قالت ليفني إنه ليس لديها اعتراض فوري على أي حكومة لا ترأسها هي، بينما لبيد كان تلميحه أقوى بنيته المشاركة في كل حكومة مستقبلية، وحتى أنه وضع لنفسه هدفا، وهو وزارة التربية والتعليم.

ويبقى السؤال: هل نتنياهو سيكون مستعدا لتشكيل ائتلاف يضم قسما أو كل هذه الأحزاب؟ وعلى الأغلب أن نتنياهو سيكون معنيا بذلك، ولكن ليس على حساب حلفائه الطبيعيين، وبالأساس تكتل أحزاب المستوطنين، «البيت اليهودي» المرشح ليحل ثالثا في الانتخابات المقبلة. كما يبقى السؤال في ما إذا سيكون نتنياهو مستعدا لاستبعاد الأصوليين الحريديم كي يستوعب هذه الأحزاب أو قسما منها؟، وهذا سؤال ستحسمه نتائج الانتخابات.

وعلى الرغم من صدور أصوات في داخل حزب «الليكود» وحتى من نواب محسوبين على المستوطنين، تنادي باستبعاد «الحريديم» من الحكومة المقبلة، إلا أن نتنياهو قد يرفض هذه الدعوات، وهذا لأن كتلتي «الحريديم» كانتا عنصرا قويا وثابتا في الائتلاف، ولم تخلقا زعزعات في حكومته.

البلبلة تعم جمهور الوسط

حينما انطلقت حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء مستوى المعيشة قبل نحو عام ونصف العام، كان هناك انطباع لدى بعض المحللين أن هذه الاحتجاجات ساهمت في ايقاظ قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي المحسوب على «الوسط» و«اليسار»، الذي أبعد نفسه عن المشاركة السياسية والمشاركة في الانتخابات في العقد الأخير.

وهذا الجمهور يعيش بمعظمه في منطقة تل أبيب الكبرى وشمالا، ولكن أداء الأحزاب الثلاثة، التي يلوح كل منها بحملة الاحتجاجات تلك، لا يقدّم على الأغلب الأجوبة التي يبحث عنها، وبالأساس في ملف الصراع الشرق أوسطي، وإذا كانت ليفني بطاقم مستشاريها قد عرفت مطالب هذا الجمهور، وقررت إعطاء أولوية لمسألة الصراع، فإنها حتى الآن لم تعرض برنامجا مقعنا يتعلق برؤيتها لشكل حل الصراع.

وهذا المشهد الحاصل سيُبقي هذا الجمهور في حالة بلبلة سياسية، كتلك التي يعيشها منذ سنوات. وكما يبدو فإنه لا يرى أن هذه الانتخابات ستقدم له الأجوبة، والمؤشر الأكبر لصحة هذا الاستنتاج سيكون نسبة المشاركة في الانتخابات، فهذه النسبة كانت في منطقة تل أبيب الكبرى الأدنى في الشارع اليهودي، وبالكاد تجاوزت الـ ٥٢ بالمئة.

المشهد الاسرائيلي مصر

إعـداد: برهوم جرايسي

التضخم المالي يفاجئ المراقبين للشهر الثالث على التوالي!

*تراجع التضخم في تشرين الثاني بنسبة نصف بالمئة *التضخم يثير جدلا حول ما إذا كان يشكل مؤشرًا لتباطؤ، أم انعكاسا لانخفاض أسعار موسمي *وزارة المالية ترفع توقعاتها للنمو الاقتصادي للعامين المقبلين*

إقبال الجمهور في إسرائيل على الأسواق شهد وما زال تراجعًا كبيرًا بسبب ارتفاع الأسعار!

فاجأ التضخم المالي في إسرائيل للشهر الثالث على التوالي جميع المراقبين، بانخفاضه في شهر تشرين الثاني الماضي بنسبة نصف بالمئة، بعد أن كان قد تراجع في شهر تشرين الأول الماضي بنسبة ٠ر٢٪، في حين كان التضخم في شهر أيلول صفرا بالمئة، على الرغم من كل الأحاديث عن ارتفاع الأسعار.

وهناك حالة اجماع بين المحللين والمراقبين على أن انخفاض وتيرة التضخم، خاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة، يعكس حالة التباطؤ الاقتصادي، فمنذ مطلع العام الجاري ارتفع التضخم بنسبة ١ر٤٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ارتفع التضخم بنسبة ١ر٣٪، وهذا يكون في أوضاع اقتصادية جيدة مؤشرا إيجابيا، إلا أن المعطيات تشير الى أنه نتيجة مباشرة للتباطؤ.

وقد شهد التضخم في إسرائيل عدة تقلبات في الآونة الأخيرة، ففي الشهرين الأوليين من العام الجاري بقي التضخم عند نسبة صفر بالمئة، بعد أن كان قد تراجع في الشهرين الأخيرين من العام السابق بنسبة ٠ر٢٪. ولكن من شهر آذار وحتى شهر آب، سجل التضخم المالي ارتفاعا حادا نسبيا، وبلغ ١ر٢٪، حتى بدأ الحديث في إسرائيل عن أن التضخم المالي في العام الجاري سيخترق المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في العقد الأخير، وهو ١٪ الى ٣٪.

ولكن من شهر أيلول، وحتى شهر تشرين الثاني سجل التضخم تراجعا بنسبة ٠ر٧٪، وإذا أخذنا معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، للشهر الأخير من كل سنة، فنراه إما أنه يرسو عند صفر بالمئة أو أنه يتراجع بشكل طفيف، ما يعني أن تضخم تشرين الثاني قد حدد شكل التضخم للعام الجاري.

هل هو تباطؤ؟

ويقول المحلل الاقتصادي موطي باسوك، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هآرتس»، إن الاقتصاد في تباطؤ، وجدول الاسعار للمستهلك في الأشهر الأخيرة يعكس هذا الواقع، ولكن في المقابل، إذا ما سألتم عائلة في إسرائيل ما إذا تراجعت تكلفة مشترياتها، فإنكم كما يبدو ستحصلون على جواب معاكس، لأن تكلفة سلة المشتريات في ارتفاع مستمر، بينما معطيات مكتب الاحصاء المركزي تشير الى أن التضخم المالي في إسرائيل بات في نصف السنة الأخيرة يلامس الصفر، إذ ارتفع التضخم بنسبة ١ر٠٪ فقط، بينما التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع بنسبة ١ر٣٪، وفي الأشهر الـ ١١ الأولى من هذا العام ارتفع التضخم بنسبة ١ر٤٪ فقط.

ويتابع باسوك قائلا إن أسعار المواد الغذائية في العام الجاري ارتفعت بنسبة ٣٪، وهذه نسبة تساوي ضعفي نسبة التضخم في نفس الفترة، ولكن في المقابل فإن أسعار الفواكه والخضراوات تراجعت بنسبة ٦ر٠٪، وارتفعت أسعار البيوت وأجرتها بنسبة ٨ر٢٪، وارتفعت تكلفة صيانة البيوت بنسبة ٧ر٤٪، بينما تراجعت أسعار الأثاث والمعدات البيتية بنسبة ٧ر٠٪، كما انخفضت أسعار الملابس والأحذية بنسبة ٧ر٤٪.

وهذه المعطيات وغيرها تثبت أنه في السنة الأخيرة ارتفعت تكلفة سلة المشتريات في إسرائيل بنسبة معتدلة، ولكن في المقابل رأينا أن التضخم المالي بالنسبة للشرائح الميسورة والغنية ارتفع بنسبة تقل عن ٣ر١٪، بينما التضخم بالنسبة للشرائح الفقيرة ارتفع بنسبة ٧ر١٪.

ويقول باسوك إن معطيات التضخم المالي تشير بشكل واضح الى أن إقبال الجمهور في إسرائيل على الأسواق قد تراجع، في حين أن البطالة تستمر في الارتفاع، والرواتب تشهد جمودا، وهناك عدم وضوح رؤية بالنسبة للمستقبل، ولهذا فإن الجمهور يفضل أن يحافظ على ماله، وأن لا يصرفه في هذه المرحلة، خاصة على ضوء أحاديث بأن السنة المقبلة ٢٠١٣ ستكون صعبة اقتصاديا.

ويرى المحلل أمنون أتاد في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أن نسب التضخم هي عامل واحد من عدة عوامل تأخذها بالحسبان اللجنة المقررة بشأن الفائدة البنكية في بنك إسرائيل المركزي، وفي حال تقرر في بنك إسرائيل الليلة الماضية (ليلة الاثنين/ الثلاثاء) تخفيض الفائدة، فيكون السبب ليس نسبة التضخم المنخفضة وحدها، بل أيضا وضعية السوق، إضافة الى التهديدات التي تواجه النمو الاقتصادي الإسرائيلي، خاصة تلك المتنامية في الدول الأوروبية.

ويكون في حسابات البنك المركزي أن تخفيض الفائدة البنكية سيزيد من حجم المال بيد الجمهور لتشجيعه على الصرف أكثر، وهو ما يساهم في رفع وتيرة حركة السوق والمشتريات.

ويرى المحلل غاد ليئور، في مقال له في الملحق الاقتصادي «مامون» الذي يوزع مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن مؤشرات التباطؤ في إسرائيل قد تكاثرت في الأشهر الأخيرة، ويرى أن وتيرة التضخم المنخفض هي دليل واضح على تباطؤ حركة المشتريات في السوق الإسرائيلية.

ويقول ليئور إن المقياس القائم يرتكز دائما على ربعين متتاليين من العام، يكون فيهما النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد سلبيا، كي يكون بالإمكان الإعلان عن أن الاقتصاد بات فعليا في وضعية تباطؤ، فمقابل نمو اقتصادي بنسبة ٨ر٧٪ في الربع الأخير من العام ٢٠١٠، ما يعني نموا على مستوى الفرد بنسبة ٦٪، فإن النمو الاقتصادي في الربع الثالث من العام الجاري بلغ ٧ر٢٪، ما يعني أن النمو على مستوى الفرد أقل من ١٪، وقد يكون ٩ر٠٪، وهذا بعد خصم نسبة التكاثر السكاني من النمو، وتبلغ نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل ١ر٨٪ سنويا.

في المقابل، فإن المحاضر الجامعي آفي سمحون، الذي كان حتى قبل فترة قصيرة مستشارا لوزير المالية يوفال شتاينيتس، يرى أن معطيات التضخم في تشرين الثاني، لا تدل على تباطؤ اقتصادي، بل إن تراجع التضخم نابع من تراجع حاد وموسمي في أسعار الخضراوات والفواكه، وأن هذه الاسعار بالذات انعكست على تضخم الشهرين اللذين سبقا تشرين الثاني، حينما سجلت ارتفاعا كان هو أيضا موسميا.

ويقول سمحون إن التضخم ارتفع بنسبة ١ر٤٪ منذ مطلع العام، بينما الحكومة الحالية توقعت أن يكون التضخم في حدود ٢٪، ولا يوجد في هذا فرق جوهري. ويضيف أن تراجع سعر صرف الدولار في الأسابيع الأخيرة انعكس على الكثير من البضائع المستوردة، بالضبط كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار في الأشهر الماضية ساهم في ارتفاع بعض الأسعار.

ويعزو سمحون تراجع سعر صرف الدولار الى انتهاء التوتر مع إيران في الآونة الأخيرة، وانعكس الأمر أيضا على انخفاض أسعار النفط في العالم.

ويتوقع هذا الخبير أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي في العام الجاري بنسبة تفوق ٣٪، وأن ينمو في العام المقبل بنسبة مشابهة.

رفع توقعات النمو

في مقابل ذلك كله، أحدثت وزارة المالية هي أيضا مفاجأة من طرفها، بأن رفعت تقديراتها للنمو في العام المقبل- ٢٠١٣- الى ٥ر٣٪ بدلا من ٣٪ بموجب تقديرات الوزارة ذاتها قبل نصف عام من الآن، كما قدّرت وزارة المالية ان يكون النمو في العام ٢٠١٤، أعلى من العام المقبل، ليصل الى ٩ر٣٪.

وجاءت توقعات وزارة المالية الجديدة متفائلة أكثر من توقعات محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، الذي بقي عند تقديره بأن نمو العام المقبل سيكون في حدود ٣٪.

ويقول مسؤول كبير في وزارة المالية لموقع «واينت» على شبكة الانترنت إن قسما ملحوظا من النمو الاقتصادي في العامين المقبلين، سيكون مصدره بدء ضخ الغاز في حقول البحر الأبيض المتوسط، إذ من المتوقع بدء ضخ الغاز للأغراض التجارية في شهر أيار المقبل، وفي العام المقبل وحده من شأن الغاز أن يساهم في رفع النمو بنسبة ٨ر٠٪، وأن يساهم في رفعه في العام ٢٠١٤ بنسبة ١٪.

وبحسب المسؤول ذاته، فإن مداخيل الغاز من شأنها أن تنعكس إيجابيا على مداخيل الضريبة، وسيساهم الغاز في العام المقبل في زيادة الضرائب بقيمة مليار شيكل، أي ما يعادل ٢٦٣ مليون دولار، وسيرتفع هذا المبلغ سنويا ابتداء من العام ٢٠١٤.

معطيات مفاجئة

وعلى الرغم من شبه حالة الهلع التي ظهرت في الساحة الاقتصادية من نسبة التضخم المالي، إلا أن الحكومة فاجأت هي أيضا، ولكن من اتجاه آخر كليا، وهو أن ميزان المدفوعات الحكومي سجل في الربع الثالث من العام الجاري فائضا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، مقابل عجز بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في الربع الثاني من العام الجاري، وعجز بقيمة ١ر٣ مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري.

وتقول البيانات الحكومية إن الفائض في ميزان المدفوعات نابع من تقليص حجم العجز في مداخيل الدولة. الى ذلك، فإنه في الربع الثالث من العام الجاري، فاقت الصادرات الاستيراد، إذ بلغ حجم الصادرات ٢٢ر٦ مليار دولار، مقابل ٢٢ر٢ مليار دولار حجم الاستيراد، بينما بلغ حجم الصادرات في الربع الثاني ١٥ر٤ مليار دولار، مقابل ١٧ر٣ مليار دولار حجم الاستيراد.

الحكومة المقبلة ستضطر إلى تقليص خمسة مليارات دولار!

العجز التراكمي المتوقع في عائدات الضرائب للعامين الجاري والمقبل سيترك عجزًا عامًا بقيمة ١ر٤ مليار دولار يضاف إلى العجز الأصلي في ميزانية العام الجديد بقيمة ٩ر٣ مليار دولار

قالت مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي إن الحكومة الجديدة ستكون مضطرة الى اجراء تقليص حاد في الميزانية العامة، يصل الى حدود ٣ر٥ مليار دولار، ما يعني أكثر من ٥ر٨٪ من الميزانية العامة، بعد خصم تسديد الديون والفوائد، التي تقتطع نسبة ٣٢٪ من الميزانية، وهذا ناجم عن عجز متوقع في مداخيل الخزينة العامة من الضرائب.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، إن العام الجاري سينتهي بعجز بلغ ٧٩٠ مليون دولار في مداخيل الضريبة، على الرغم من أنه تم تخفيض التوقعات الضريبية في منتصف العام، بحوالي ٢ر٩ مليار دولار، إذ بلغت التوقعات النهائية بأن يكون اجمال عائدات الضرائب أكثر بقليل من ٥٨ مليار دولار، ولكن ما سيتم تحصيله أقل بنحو ٧٩٠ مليون دولار، على الرغم من رفع ضريبة المشتريات في مطلع أيلول، التي ضمنت زيادة مداخيل بقيمة ١ر٠٥ مليار دولار.

وتتوقع مصادر في وزارة المالية أن يكون هناك عجز إضافي في مداخيل الضرائب في العام الجديد ٢٠١٣، بنحو ٦٠٠ مليون دولار، بمعنى أن العجز التراكمي في العامين الجاري والمقبل، سيصل الى نحو ١ر٤ مليار دولار، وهذا يضاف الى التقليص المقرر مسبقا في ميزانية العام المقبل بقيمة ٣ر٩ مليار دولار.

ويقول محللون إن التقليص كان من الممكن أن يكون اكبر بكثير، لولا الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة، ومن بينها رفع العجز في الميزانية من ١ر٥٪ حسب القرار الأول الى ٣٪، ويجري الحديث عن احتمال ان يكون العجز في العام الجاري حوالي ٤٪، إضافة الى هذا، فإن الحكومة اقدمت على رفع الضرائب، في الثلث الأخير من العام المنتهي، بشكل يضمن زيادة عائدات الضرائب بنحو ١ر٣ مليار دولار.

وبحسب تقارير صحافية اقتصادية، فقد جرت في الأيام الأخيرة في وزارة المالية ومعها سلطة الضرائب سلسلة من الأبحاث، من أجل إيجاد السبل لسد العجز المتوقع في جباية الضرائب في العام الجديد ٢٠١٣، إذ أعدت وزارة المالية ميزانيتها للعام الجديد، على أساس أن جباية الضرائب ستكون بقيمة ٢٣٩ مليار شيكل، وهذا ما يعادل قرابة ٦٣ مليار دولار، ولكن سلطة الضرائب تتخوف من أن لا تكون الجباية بهذا القدر، على ضوء مؤشرات التباطؤ الاقتصادي.

وكما يبدو، فإن هذا الوضع دفع مسؤولين كبارا في بنك إسرائيل المركزي إلى أن يقولوا إنه سيكون على الحكومة الجديدة تقليص حوالي ٣ر٨ مليار دولار في ميزانية العام الجديد، كي تكون قادرة على عدم زيادة العجز في الميزانية العامة.

وتقول المحللة الاقتصادية ميراف أرلوزوروف إن حسابات وزارة المالية بخصوص العجز ترتكز إلى أن النمو الاقتصادي سيكون ٣٪، رغم ان الوزارة قالت في تقديراتها الأخيرة إن النمو في العام ٢٠١٣ سيصل الى نحو ٥ر٣٪، ولكن هذه الزيادة لن تنعكس هذا العام على عائدات الضرائب، لأنها مرتبطة بعملية بدء استخراج الغاز الطبيعي من حقو البحر الابيض المتوسط في منتصف العام الجاري.

ولا تستبعد سلطة الضرائب أن تقترح على الحكومة رفع ضرائب في سلسلة مسارات، من بينها رفع اضافي لضريبة المشتريات، لتصبح ١٨٪ بدلا من ١٧٪، وهذا بعد أن تم رفع الضريبة في مطلع أيلول بنسبة ١٪، والمسار الثاني، هو العودة لرفع الضريبة على الشرائح المتوسطة، والمسار الثالث إلغاء سلسلة من الإعفاءات الضريبية.

وتقول مصادر حكومية إنه ليس من المستبعد أن تستهدف الحكومة المخصصات الاجتماعية لغرض تقليص العجز المتوقع، وهي الخطوة التي حاولت أن تُقدم عليها قبل الانتخابات، واضطر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الى التراجع عنها، كي لا يهدد هذا بانهيار ائتلافه.

إلا أن نتنياهو وبعد الانتخابات سيواجه المشهد السياسي ذاته، فلن يكون بامكانه تشكيل ائتلاف قوي، كالائتلاف السابق، من دون كتلتي الأصوليين اليهود (الحريديم)، لأن كل الشركاء الآخرين، سيكونون أقل توافقا مع سياسة نتنياهو، وهو يعرف أن الحريديم لن يقبلوا المس بمخصصات الأولاد، إلا إذا حصلوا على مخصصات بديلة مباشرة لمعاهدهم الدينية، ما يعني في المحصلة أنه لن ينجح في هذا المسار تحقيق التقليص الذي يتوخاه.

ومن المنتظر أن يشهد مطلع العام الجديد رفع ضريبة الدخل، إذ سيكون ارتفاع طفيف على ضريبة الدخل للشرائح الوسطى، بينما تبقى نسب الضريبة على حالها للشرائح الفقيرة، وذات المداخيل المتوسطة، وايضا ذوي المداخيل العالية جدا.

وسترتفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪ اضافي، على كل من يتقاضى سنويا رواتب تتراوح ما بين ٤٥ ألفا الى ١٣٢ ألف دولار، وفي المقابل فإن التدريج الضريبي لن يتم تعديله في العام الجاري، وهذا بحد ذاته سيكون ارتفاعا فعليا للضرائب، لأن الحكومة كانت تعدل الضرائب الى الأدنى مع مطلع كل عام.

وكانت حكومة نتنياهو تنوي رفع الضرائب على جميع الشرائح، مقابل عدم تعديل الضرائب اطلاقا على الشركات والمصالح التجارية، ولكن في أعقاب حملة الاحتجاجات تراجع نتنياهو عن رفع ضريبة الدخل على الشرائح الفقيرة.

وتقول المحللة أرلوزوروف إنه على الرغم من الوضع القائم، إلا أن نتنياهو لا يزال يصر على عدم رفع الضرائب على الشركات الكبرى، ولا على كبار أصحاب رأس المال.

ولعل القضية الأهم من ناحية نتنياهو هي أن شكل ومضامين الميزانية العامة للعام الجديد- ٢٠١٣- ستكون في صلب محادثاته الائتلافية لتشكيل الحكومة الجديدة، إذ سيتعين على الحكومة أن تقر الميزانية في الأيام الأولى من بدء ولايتها، كي لا تتخطى المدة الزمنية المسموح لها لإقرارها وهي ٩٠ يوما، وهذا سيشكل عائقا أمام نتنياهو لإقرار ميزانية تقشفية بالشكل الذي كان يريده.

موجز اقتصادي

إسرائيل تخسر ١٦ مليار دولار سنويا من «الاقتصاد الأسود»

قال بحث جديد عرض في مؤتمر سديروت للقضايا الاجتماعية إن حجم «الاقتصاد الأسود» غير المعلن عنه لسلطات الضريبة في إسرائيل يقدر بنحو ٣٧ مليار دولار، وهو ما يشكل ٢١٪ من الناتج العام في إسرائيل، وهذا يتسبب بخسائر بقيمة حوالي ١٦ مليار دولار لخزينة الضرائب الإسرائيلية.

ويقول التقرير إن حجم الاقتصاد الأسود في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١١ فاق المعدل القائم في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، وأن وضعية إسرائيل «خطير للغاية» في هذا المجال، إذ أن إسرائيل تأتي ضمن الدول التي تنهي اللائحة، وهي اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك.

وبحسب التقرير ذاته، فإن حجم المراهنات غير الرسمية وحدها، يصل سنويا الى حوالي ٥ر٣ مليار دولار، في حين أن حجم المراهنات الرسمية يصل سنويا الى ٢ر١ مليار دولار.

وقال قائد وحدة الشرطة المكلفة بملاحقة المراهنات غير المشروعة إنه في العام الأخير وضعت الشرطة يدها على ٦٠٠ مقر للمراهنات غير المشروعة، وجرى مصادرة الأجهزة فيها واعتقال أصحابها.

٧٨٪ من العاملين في إسرائيل يتخوفون من شيخوختهم

دلّ استطلاع جديد أجراه مؤتمر سديروت السنوي للقضايا الاجتماعية، أن ٧٨٪ من العاملين في إسرائيل قلقون من أن لا يكون بامكانهم العيش بكرامة في سن الشيخوخة، وبعد خروجهم الى التقاعد، وكما يبدو ففي خلفية هذا القلق سلسلة من التقارير التي ظهرت تباعا في الأشهر الأخيرة، وتدل على أن صناديق التقاعد قد تكون عاجزة عن الإيفاء بتعهداتها المالية ابتداء من العام ٢٠٣٠، وكذا الأمر بالنسبة لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، التي تدفع مخصصات الشيخوخة، وهذا بسبب ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، وارتفاع أعداد مستحقي مخصصات الشيخوخة ورواتب التقاعد.

وتؤكد كل تقارير الفقر الصادرة في السنوات الأخيرة على أن المسنين يسجلون ثاني أعلى نسبة في الفقر، من بين الفئات العمرية، بعد الأطفال، فمثلا تبين من معطيات نشرت مؤخرا أنه في العام الماضي- ٢٠١١- جرى تسجيل ٢٥٤ ألف مسن في أقسام الرفاه الاجتماعي في مختلف البلدات في إسرائيل، وهذا من أصل ٨٠٠ ألف مسن، أي ممن بلغوا سن ٦٥ عاما وما فوق، وتتضمن الخدمات إما مساعدات مالية أو خدمات للمساعدة على إدارة البيت وغيرها.

وترتفع نسبة المحاجتين لخدمات أقسام الرفاه الاجتماعي، من بين الذين بلغوا سن ٧٥ عاما إلى ٥٠٪، ويظهر أيضا أن ٢٢٪ من عائلات المسنين في إسرائيل، و٢٥٪ من المسنين بشكل عام، هم في دائرة الفقر، وهذه نسب قريبة من النسب العامة في إسرائيل، إذ تبلغ النسبة بين العائلات نحو ٢٣٪، وبين السكان نحو ٢٥٪.

الاكتظاظ في شوارع إسرائيل يتفاقم

أظهر تقرير جديد لـ «معهد طاوب» الاقتصادي الاجتماعي الإسرائيلي أن إسرائيل تشهد حالة الاكتظاظ الأكبر في الشوارع من بين جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول المتطورة OECD، إذ أن كوريا الجنوبية فقط تشهد اكتظاظا أكبر من إسرائيل، وهذا على الرغم من أن معدل عدد السيارات لكل ألف شخص في إسرائيل هو دون المتوسط القائم في دول منظمة OECD.

ويقول التقرير إن الاكتظاظ في شوارع هولندا ازداد بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٨ بنسبة ٧٪، وفي سويسرا بنسبة ٣٢٪، أما في إسرائيل فقد ازدادت حالة الاكتظاظ بنسبة ٧٠٪، وارتفع معدل السيارات في إسرائيل بالنسبة للأفراد في نفس الفترة بنسبة ٤٩٪، بينما ارتفع عدد السيارات في سويسرا بنسبة ١٥٪.

وبحسب التقرير، فإن حالة الاكتظاظ ستتزايد مع السنين، على الرغم من سلسلة المشاريع البنيوية التي نفذتها وتنفذها حكومات إسرائيل في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في منطقتي الشمال والجنوب، من أجل تسريع الحركة بين المنطقتين الى مركز البلاد.

ويرى معدو التقرير أنه على الرغم من رصد ميزانيات كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تطوير شبكة القطارات، التي من شأنها أن تلجم أو تخفف من حالة الاكتظاظ في الشوارع، إلا أن حركة القطارات في إسرائيل لا تزال أضعف بكثير مما هو قائم في دول أوروبية، فمثلا في العام ٢٠٠٨، نقلت القطارات الإسرائيلية ١٠٠ مليون مسافر، بينما في بلجيكا ٥٣٣ مليون مسافر، وفي سويسرا ٨٨٥ مليون مسافر.

ويقول التقرير إن إسرائيل لا تزال بعيدة عن سد ملموس للفجوات بينها وبين الدول المتطورة، وما يزيد من هذا الأمر هو كون أقسام من المشاريع البنيوية الكبيرة تمولها شركات خاصة، وهذا ما يجعل أسعار السفر العمومي في إسرائيل أعلى بنسبة ١١٧٪ من معدل الأسعار القائم في الدول الاعضاء في منظمة OECD.

إلغاء سفر وفود إسرائيلية للهند لتشجيع الصادرات

قال معهد الصادرات الإسرائيلي إنه خلال العام المنتهي جرى إلغاء سفر ثلاثة وفود إسرائيلية الى الهند، لتشجيع الصادرات الإسرائيلية اليها، في إطار مساعي إسرائيل الى إيجاد عناوين جديدة في العالم لاستيعاب الصادرات الإسرائيلية، على ضوء التراجع الحاد في الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا والولايات المتحدة، بفعل الأزمة الاقتصادية هناك، والمستمرة منذ العام ٢٠٠٨.

وتتوقع جهات إسرائيلية أنه على الرغم من أن الهند تعتبر من الدول المستوردة من إسرائيل، إن كان على المستوى العسكري أو المستوى المدني، إلا أن هناك جهات تعرقل امكانيات توسيع حجم الصادرات الإسرائيلية الى الهند، وقد يكون هذا بدافع المنافسة العالمية على أسواق الدول.

وذهبت جهات إسرائيلية الى ناحية اتهام الحكومة الهندية مباشرة، بزعم أن هذه الحكومة تشهد شللا بفعل المشاكل والخلافات الداخلية، ومن بينها قضية البيروقراطية المزمنة في الجهاز الرسمي الهندي.

وسائل الإعلام الإسرائيلية ما بين التحريض العنصري المباشر والمبطن على الفلسطينيين والعرب!

بقلم: رنا عوايسة (*)

على الرغم من أن القانون الإسرائيلي يعتبر نشر الأقوال العنصرية التحريضية خرقًا للقانون، إلا أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تدأب على إعطاء منصة للعديد من الشخصيات المتطرفة التي تقوم بالتحريض العنصري المباشر على الفئات التي يعتبرها الإسرائيليون «عدوًا»، وخاصة الشعب الفلسطيني.

ويُعرّف القانون الإسرائيلي العنصرية على أنها ما يلي: ملاحقة، إهانة، احتقار، عداء، عدائية أو عنف، أو التسبب بأضرار تجاه مجموعة سكانية أو جمهور، وكل ذلك بسبب اللون أو الانتماء العرقي، أو الانتماء القومي - الإثني.

كما يقضي القانون الإسرائيلي بأن من ينشر تصريحات بهدف التحريض على العنصرية، يعرض نفسه إلى عقوبة السجن لخمس سنوات، حتى إن لم يؤد النشر إلى ارتكاب عمل عنصري. كما أن نشر أو إسماع تعابير يمكنها أن تمسّ مشا فظًا بمشاعر الآخرين، يعتبر نشرًا عنصريًا أيضًا.

ولا شك في أن مسألة تجنيد وتجند الإعلام الإسرائيلي لصالح الرواية الحكومية، ولخدمة الاحتلال الإسرائيلي، ليست خافية على أحد، وهذا التجند يترافق مع حملة تحريض عنصرية ممنهجة ضد العرب والمسلمين، وخاصة الفلسطينيين، لتسويغ السياسات الإسرائيلية وشرعنة الاحتلال، من خلال شيطنة من تمارس العنصرية ضدّهم، ونزع الصفة الإنسانية عنهم، وإلصاق صفات حيوانية بهم.

وعلى الرغم من أن القانون الإسرائيلي يُجرّم التحريض العنصري، إلا أن الكثير من الشكاوى القضائية التي قدمتها منظمات حقوقية لم تؤد إلى إدانة المُحرّضين، أو حتى إلى التحقيق معهم وتقديم لوائح اتهام ضدهم. من جهة أخرى، قدمت لائحة اتهام ضد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، بتهمة التحريض العنصري خلال الاحتجاجات على هدم باب المغاربة العام ٢٠٠٧- والتي تمت تبرئته منها لاحقًا بعد أن أثبت محاموه التناقض في أقوال الشرطة وعدم دقة ترجمة أقواله. وإن دلت سياسة الكيل بمكيالين هذه على شيء، فعلى التناغم الواضح بين المؤسستين الإعلامية والقضائية، إذ تقوم الأولى بالتحريض الإعلامي، والأخيرة بشرعنة التنفيذ الفعلي.

تعتمد المقالة الحالية على رصد أجري على مدار عامين لوسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية، العلمانية والدينية، وسأتناول من خلالها أبرز حالات التحريض العنصري ضد العرب والمسلمين اعتمادًا على نصوص توراتية ووقائع تاريخية مُزيّفة.

وهذه الحالات التي ينكشف عليها الجمهور الإسرائيلي يوميًا، تُشكّل وعيه حول العرب والمسلمين، وتُرسّخ الأفكار السلبية عنهم، وعلى الرغم من أنّ بعضها يحمل إساءات عنصريّة بالغة وواضحة، إلا إنّها تمرّ مرور الكرام في وسائل الإعلام المركزية، من دون رقابة أو محاسبة.

تبرير التحريض العنصري ضد العرب في وسائل الإعلام الدينية

يستند العديد من المقالات العنصرية ضد العرب المنشورة في وسائل الإعلام الإسرائيلية الدينية إلى معادلة تعتبر النبي إسماعيل- الذي يُرمزُ إليه في الإعلام الإسرائيلي بصفته «أبا العرب» - ابن الجارية، بينما تعتبر إسحاق- «أب اليهود» - الضحية المتفوقة عرقيًا.

وهذه المعادلة قد تلخّص جوهر محاولات وسائل الإعلام الإسرائيلية، وخاصة الدينية، أدلجة الصراع العربي- الإسرائيلي دينيًا، وتبرير التحريض العنصري ضد العرب «سلالة إسماعيل»، استنادًا إلى نصوص وعقائد تُنسبُ إلى التوراة، وتحمل أوصافًا عنصرية تحريضية.

أحد الأمثلة على ذلك ما ورد في مقالة بقلم أ. يتسحاقي، نشرتها صحيفة «ياتيد نئمان» الدينية بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٨، وجاء فيها:

«يوجدفيالتوراةتعريفواضحلالبسفيهلإسماعيل:ويكونإنسانًا وحشيًا. وقد وُصف إسماعيل بالوحشي قبل أن يوصف بالإنسان، وهذه هي حقيقة أبناء إسماعيل التي لا يمكن تغييرها أبدًا».

وفي مقالة أخرى كتبها أريئيل كهانا، ونُشرت في صحيفة «ماكور ريشون» بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤، جاء: «لقد أظهر لنا التاريخ القريب الذي بدأ بالعودة إلى صهيون، أن حافز القتل مزروع في الشعب العربي، على الأقل منذ أن التقى دربه بدرب الشعب اليهودي... اليهود يتصرفون على نحو: يد تمسك بالرسالة والأخرى بالعمل، والعرب يردون بـ: سيكون إنسانًا وحشيًا. هذا هو طابعهم، وهذه هي سماتهم».

ويطلق العديد من الكتاب في وسائل الإعلام هذه لقب «الإسماعيليين» على العرب، كنوع من التحقير، حيث ورد في مقالة كتبها آفي بنطوف، ونشرت في موقع «كيكار هشبات» الديني بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧، ما يلي: «هكذا هم هؤلاء الإسماعيليون، المتوحشون، المتعطشون للدماء، أسوأ من الحيوانات في الغابة. في الغابة هناك حيوان مفترس، وهناك حيوان يتم افتراسه. وهناك حيوان يفترس الآخر كي يسكت جوعه، ويربي صغاره بإخلاص، وأحيانًا يقوم نمر بتربية صغار القردة، لكن الحيوانات لا تقتل الإنسان من دون سبب، والعرب يفعلون ذلك، يعيشون على أنقاض ضحاياهم، السكين في يسارهم، وهم حمقى وأياديهم ملطخة بدماء أحبائنا».

التحريض العنصري المبطن

إن كان يبدو أن حملات تديين الصراع العربي- الإسرائيلي تدور بمعظمها على صفحات الصحف الإسرائيلية الدينية فقط، فإن ذلك يعود إلى أن الصحف الإسرائيلية العلمانية المركزية تتبع أسلوبًا أشدّ دهاءً في هذا الجانب، إذ تقوم بالامتناع عن توجيه عبارات عنصرية مباشرة إلى العرب والمسلمين، وتتبع أسلوب التحريض المبطن وغير المباشر.

يبرز ذلك على سبيل المثال من خلال التركيز على نشر أخبار تُظهر العرب والمسلمين بصورة سلبية تُكرس الأفكار النمطية المسبقة، إذ يتم حصر التغطية عامةً بحوادث القتل والعنف وتغييب القضايا الجوهرية، كما يبرز التحريض غير المباشر من خلال مسألة التشديد على السيطرة الإسلامية على المسجد الأقصى ومحيطه، وما تدعيه الصحف الإسرائيلية من حفريات يجريها الوقف الإسلامي «للقضاء على الآثار اليهودية» المزعومة، وكأنها معركة يقودها المسلمون ضد الوجود اليهودي في القدس، «مركز الكون» وفقًا للمعتقدات اليهودية؛ أو كما فعلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» حين نشرت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢ رسالة لأحد قرائها الذي انتقد بناء مسجد في نيويورك، مكان برجي التجارة العالميين، قال فيها: «كان يجب أن يطلق على هذا الحرج اسم 'حرج ضحايا الإرهاب الإسلامي'، لكي نذكر العالم أن المخربين الانتحاريين هم فقط من المسلمين. لم نسمع في أي مرة عن مخرب مسيحي أو يهودي، فالمسلمون المتطرفون هم فقط من يقومون بالعمليات الانتحارية ويقتلون الناس الأبرياء».

أو يكون ذلك من خلال نسب حوادث عنف فردية للمسلمين عامة، وإظهار جرائم قتل غير المسلمين كأمر عقائدي في الدين الإسلامي، كما حصل في حادثة قتل شاب جزائري يدعى محمد مراح عددًا من اليهود في مدينة تولوز الفرنسية، حيث نشرت صحيفة «معاريف» بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٥ مقالة بعنوان «الإرهاب الإسلامي حي ويضرب»؛ وجاء في المقالة التي كتبها بوعاز بيسموت: «الإرهابي محمد مراح، الذي قتل بوحشية كبيرة سبعة أشخاص، من ضمنهم معلم وثلاثة تلاميذ يهود صغار، جعل فرنسا تفهم أن هذا الورم السرطاني، الذي يطلق عليه إرهاب إسلامي حي ويضرب، يتنفس ويقتل أيضًا».

ولا تخلو وسائل الإعلام العلمانية من التحريض العنصري المباشر أيضًا، ونشير هنا إلى صحيفة «هآرتس» المحسوبة على اليسار الإسرائيلي، حيث جاء في مقالة كتبها يسرائيل هرئيل، ونشرت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٧: «كان على أولئك الذين يؤمنون بأن السلام ممكن مع الفلسطينيين وأنهم شركاء، أن يقولوا الحقيقة حول التحريض الذي يقوم به شركاؤهم. لا يمكن إثبات وجود علاقة مباشرة بين القتل في (مستوطنة) إيتمار والتحريض اليومي، لكن الأسباب جذرية. وخلال سنوات قتل في الجزائر ما يقارب الـ ٣٠٠ ألف، وكذلك في دارفور، وفي لبنان، وسورية، والعراق، ومناطق أخرى من العالم الإسلامي. والتحريض الفلسطيني هو تعبير عن هذا الطابع الوحشي، وليس السبب لوجوده».

كما لا يخلو الأمر من إساءات عنصرية بالغة كتلك التي وردت على لسان المذيع اليميني أفري جلعاد، الذي قال في برنامجه «الكلمة الأخيرة»، الذي بث بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢ في إذاعة الجيش الإسرائيلي («غالي تساهل»):

«في الحقيقة نريد أن نبحث عن مساحات كبيرة لنا، ولكن لا نريد أن ننسى أن الذين يدقون أبوابنا هم من أتباع الإسلام، والإسلام هو مرض متفش في العالم».

وقد أثارت أقواله غضبًا شعبيًا ومظاهرات احتجاجية، وقدمت شكوى إلى مستشار الحكومة القانوني ضده، إلا أنها كالعادة، لم يؤتَ أُكُلَها.

إذًن، العالم الإنساني ينقسم إلى قسمين وفقًا للمقالات المذكورة: اليهود سلالة إسحق هم المتفوقون دينيًا وعرقيًا من جهة، والمسلمون «الإرهابيون» والعرب سلالة إسماعيل «المتوحشون» من جهة أخرى؛ وبهذا يتقمص مروجو حملات التحريض العنصري في وسائل الإعلام الإسرائيلية، المتمسكون بنظرية «شعب الله المختار» المتميز عن «الأغيار»، دور الألماني المؤمن بفوقية العرق «الآري»، دور الجلاد الذي اضطهدهم ونفذ ضدهم عمليات تطهير عرقية.

وبناءً عليه، فإن هذا «التفوق الديني العرقي» المفترض، ما هو إلا محاولة لإضفاء شرعية أيديولوجية ودينية على الاحتلال الإسرائيلي وعلى الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الرازح تحت نيره، من خلال شيطنة «العدو» ونزع صفة الآدمية عنه باعتباره إنسانًا دونيًا وغير سوي، لا يمكن التعامل معه وفقًا للمعايير المُتعارف عليها بين البشر؛ وما التشديد على شيطنة الدين الإسلامي ورموزه إلا محاولة إضافية لتبرير وإباحة حروب الحلفاء ضد دول إسلامية وعربية تحت ذريعة ما يُطلق عليه «الجهاد الإسلامي العالمي».

وفي ظل هذا الواقع الذي يعج بالتناقضات والمغالطات، لا غرابة في أن يجد المتابع لوسائل الإعلام الإسرائيلية في الصفحة ذاتها، تحريضًا عنصريًا ضد العرب والمسلمين، وأن يجد أسفله خبرًا ينتقد «عنصرية ومعاداة السامية» لدى الفئات ذاتها التي يُحرّض ضدّها بشكل عنصري ممنهج.

(*) باحثة في «إعلام- مركز إعلامي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل».

بعد عشرين عاماً من الانفلات

هل تضع المحكمة العليا أخيراً حداً لممارسات «حراس المستوطنين» في القدس العربية؟

٣٥٠* حارسا يعملون لصالح شركات خاصة، لكن بتمويل حكومي، في مهمة «حراسة» البؤر الاستيطانية ومستوطنيها في قلب القدس العربية، يتجولون بين أحيائها وبيوتها، مسلحين بالمسدسات، يعتدون على المواطنين الفلسطينيين وينكّلون بهم، دونما رقيب أو حسيب* المحكمة، في أول جلسة للنظر في التماس قدمته «جمعية حقوق المواطن» حول الموضوع، تطالب الحكومة بتقديم «إجابات كافية ومقنعة»!*

المستوطنون: تغوّل متصاعد.

بقلم: سليم سلامة

يتعرض المواطنون الفلسطينيون في الأحياء المختلفة من القدس العربية، منذ سنوات طويلة، إلى سلسلة من الاعتداءات والممارسات التنكيلية اليومية المختلفة التي تنفذها فرق «الحراسة» الخاصة، التي تعدّ نحو ٣٥٠ «حارسا»، وتنتشر هناك بدعوى حراسة البؤر الاستيطانية في قلب مدينة القدس العربية وحولها وحراسة مستوطنيها الذين يبلغ عددهم نحو ألفيّ مستوطن.

وتواصل دولة إسرائيل تمويل فرق الحراسة الخاصة هذه، من دون أن تحدد مهامها وصلاحياتها بصورة واضحة وقانونية، ومن دون إخضاعها لأية رقابة، ناهيك عن أن تشغيل هذه الفرق يقع ضمن مسؤوليات وزارة البناء والإسكان وبتمويل منها، ويتم بموجب مناقصات خاصة، بالرغم عن أن هذه الوزارة لا علاقة قانونية لها، إطلاقا، بقضايا الأمن التي يُفترَض أن تكون ضمن صلاحيات ومسؤوليات وزارة «الأمن الداخلي»، بما يترتب على ذلك من ضوابط قانونية وإجرائية.

وحيال ما تراكم من شكاوى وإفادات عديدة قدمها مواطنون فلسطينيون عن أعمال التنكيل والاعتداء اليومية التي يتعرضون لها في القدس العربية، في أحيائها وفي داخل بيوتها، بادرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» وتسعة من المواطنين الفلسطينيين المقدسيين، قبل عام ونيف (في ٢٠١١/١٠/٣١)، إلى تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بهذا الخصوص للمطالبة بإصدار أمر إلى الحكومة يُلزمها بوضع حد لتشغيل هؤلاء الحراس بواسطة وزارة البناء والإسكان وبتمويل منها.

«الدولة تقدم إجابات جزئية وغير مقنعة»!

وقد عقدت المحكمة العليا يوم ١٢ كانون الأول الجاري جلسة النظر الأولى في هذا الالتماس وأصدرت، في ختامها، أمرا احترازيا يُلزم الحكومة الإسرائيلية بشرح أسباب ومسوغات تشغيل فرق الحراسة هذه بواسطة وزارة البناء والإسكان، لا وزارة «الأمن الداخلي». وجاء قرار المحكمة إصدار الأمر الاحترازي هذا بعد تأكيد قضاتها (رئيس المحكمة العليا، آشير غرونيس، والقاضيان نيل هندل وعوزي فوغلمان)، خلال الجلسة، أن «الإجابات التي قدمها ممثل الدولة إلى المحكمة ومفادها أن الحكومة ارتأت أن تتولى وزارة البناء والإسكان هذه المسؤولية غير كافية وغير مقنعة».

وكان الالتماس تضمن نماذج عديدة عن ممارسات الحراس الخصوصيين في الأحياء الفلسطينية في القدس العربية، والتي هي بمثابة أعمال شَرَطيّة، مثل توقيف المواطنين الفلسطينيين وإلزامهم بإبراز بطاقات هوية، على الرغم من إن هذه الممارسات تشكل خرقا فظا للصلاحيات المخولة لهؤلاء الحراس، ومع ذلك فهي تجرى من دون أية رقابة أو تنبيه من أية جهة حكومية رسمية.

ويتبين من محضر جلسة المحكمة أن ممثل الدولة (النيابة العامة) حاول إقناع المحكمة بأن «صلاحيات الحراس محدودة لمناطق سكن السكان اليهود فقط، بينما لا يتمتعون خارجها، في الحيز العام، سوى بصلاحيات عادية كأي مواطن عادي»، لكن القضاة ألحوا في استجوابه حول «رقعة الصلاحيات وطرق تجسيدها ميدانيا»، ولم يحصلوا إلا على «إجابات جزئية وغير مقنعة»، كما أوضح أحد القضاة، صراحة، متسائلا: «عند الحديث عن ثلاثمئة وخمسين حارسا يسيرون في دوريات وهم يحملون السلاح، فمن الواضح إن انطباع المواطن العادي في الشارع هو أن هؤلاء مخولون صلاحيات رسمية وقانونية»، فضلا عن أنهم متواجدون على مدار الساعة، سبعة أيام في الأسبوع، في داخل البيوت والأحياء، وهم مزودون بآلات تصوير ثابتة موزعة في المنطقة، ويستقلون سيارات «جيب» مصفّحة وينقلون فيها المستوطنين اليهود ويسيّرون بواسطتها دوريات، كما يتولون، أيضا، حراسة زوار المقابر في جبل الزيتون».

ومن جهتها، قالت ممثلة «جمعية حقوق المواطن»، المحامية كيرن تسفرير، خلال جلسة المحكمة، إن هؤلاء الحراس يشكلون ذراع الدولة الشرطية الطويلة، وأن تشغيلهم يشكل خصخصة غير قانونية لصلاحيات الشرطة، التي هي الجسم المسؤول عن المحافظة على النظام العام وعلى أمن المواطنين. وزادت أن تخصيص حراس لليهود فقط، انطلاقا من النظر إلى المواطنين الفلسطينيين بمجملهم كتهديد أمني، يعني تحلل الدولة من مسؤولياتها عن سلامة جميع المواطنين في المنطقة والحرص على مصالح مجموعة سكانية واحدة مفضلة، هي المستوطنون، مقابل المس الخطير بحقوق المواطنين الآخرين، الفلسطينيين، إلى درجة تهديد حياتهم.

وأوضحت تسفرير أن صلاحيات الحراس المسلحين غير مفهومة وغير واضحة، إطلاقا، للمواطنين وما إذا كانت مماثلة لصلاحيات رجال الشرطة أم تختلف عنها. وخلافا لمنظومات الرقابة التي يمكن تفعيلها على عمل رجال الشرطة، من حيث آليات الشكاوى والعقوبة المنصوص عليها في القانون، فإن مثل هذه المنظومات معدومة، أو خفية، فيما يتعلق بعمل هؤلاء الحراس، مما يبقي المواطنين المتضررين من جرائه دون عنوان يلجأون إليه. وأوردت تسفرير مثالا على ذلك مقتل المواطن سامر سرحان في بلدة سلوان برصاص أحد هؤلاء الحراس قبل أكثر من سنتين، إذ لا تزال هذه الجريمة «قيد التحقيق» لدى الشرطة ولم يتم تقديم أية لائحة اتهام ضد الحارس المتورط، حتى الآن.

وخلصت إلى القول: «نحن نأمل في أن تكون الإجابات الجزئية جدا التي قدمتها الدولة اليوم قد أوضحت لهيئة المحكمة مدى إشكالية وخطورة تشغيل جهاز حراسة خصوصي، بدلا من شرطة إسرائيل، بينما يلف الغموض صلاحياته وآليات مراقبة عمله. ولذا، يتعين على المحكمة وضع حد لهذه الحالة التي تقوم على أساس تعريف قانوني يعتبر عشرات آلاف المواطنين القاطنين في هذه الأحياء، رجالا ونساء وأطفالا، تهديدا أمنيا، لمجرد كونهم عربا، من جهة، وتختزل مسؤولية الدولة في حماية مجموعة سكانية واحدة فقط، هم اليهود، من جهة أخرى».

الدولة تبنت «ترتيبا شخصيا» وضعه شارون!

طريقة «الحراسة الخاصة» هذه بدأت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بمبادرة فردية من أريئيل شارون، الذي أشغل منصب وزير البناء والإسكان آنذاك (بين العامين ١٩٩٠ - ١٩٩٢، في حكومة إسحق شامير). فقد «اشترى» الوزير شارون، آنذاك، بيتا في أحد أحياء القدس العربية واستأجر خدمات شركة خاصة لحراسة ذلك البيت، لكنه ضمن أن تتكفل الدولة بدفع التكاليف! ومنذ ذلك الحين، بقي هذا الترتيب قائما، لكن بازدياد كبير في عدد البؤر الاستيطانية ومستوطنيها المستفيدين من الحراسة وفي عدد الحراس المثبتين هناك، حتى بلغ أكثر من ٣٥٠ حارسا، بلغت تكلفتهم في العام ٢٠١٠ نحو ٧٦ مليون شيكل تُدفع من الميزانية العامة للدولة (ميزانية وزارة البناء والإسكان)!

ومع تزايد وتراكم شكاوى المواطنين الفلسطينيين المقدسيين وشهاداتهم عن الاعتداءات، الجسدية والكلامية، وممارسات التنكيل المتنوعة التي يتعرضون لها، وخاصة الأطفال من بينهم، من جانب هؤلاء الحراس، توجهت «جمعية حقوق المواطن»، للمرة الأولى في شهر تشرين الأول ٢٠١٠، إلى كل من رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان ووزير الأمن الداخلي وطابيتهم بنقل المسؤولية عن هؤلاء الحراس من وزارة البناء والإسكان إلى وزارة الأمن الداخلي.

ولفتت الجمعية، في توجهها ذاك، إلى أن «اللجنة الشعبية لتقصي موضوع الحراسة في شرقي القدس»، برئاسة الجنرال أوري أور، التي شكلها وزير البناء والإسكان في العام ٢٠٠٥، إسحق هيرتسوغ، كانت قد أوصت في العام ٢٠٠٦ بالتوقف عن توفير خدمات الحراسة بواسطة شركات خاصة ونقلها إلى أيدي الشرطة. وقد قبلت الحكومة تلك التوصية وتبنتها، في تشرين الأول ٢٠٠٦، لكنها سرعان ما عادت وتراجعت فاتخذت، في كانون الثاني ٢٠٠٧، قرارا يلغي قرارها السابق ويعيد الوضع إلى سابق عهده، وهو الوضع القائم حتى اليوم.

وكانت الجمعية أصدرت، في أيلول ٢٠١٠، تقريرا خاصا بعنوان «مكان غير آمن - إخفاق السلطات في حماية السكان في محيط البؤر الاستيطانية في القدس الشرقية» ضمنته نماذج عديدة عن الاعتداءات وأعمال العنف والتنكيل التي يمارسها هؤلاء الحراس ضد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين، تثبت أن «أصابع حراس المستوطنين أصبحت خفيفة على الزناد»، مما أوقع بين المواطنين العديد من الأضرار، الجسدية والنفسية والمادية، خاصة وأن هؤلاء الحراس «لا يخضعون لأية قوانين أو تعليمات رسمية كتلك التي تسري على رجال الشرطة، وهم مسلحون بمسدسات فقط، بينما يستطيع رجال الشرطة استخدام الغاز المسيل للدموع، مثلا، في حالات الضرورة. وهذا، علاوة على أن الحراس مطالَبون بحراسة وتأمين طرف واحد فقط، هو السكان اليهود، بينما يُلزم القانون رجال الشرطة بالعمل على حماية وتأمين الجميع من دون تمييز، في حالات الاحتكاك والمناوشات».

وفي هذا السياق، قالت الجمعية في الالتماس إلى المحكمة العليا إنه من البدء بتشغيل خدمات الحراسة الخاصة هذه، قبل ٢٠عاما، ومرورا بعدد من القرارات الحكومية المتصلة بالشأن، لم تأخذ السلطات الإسرائيلية بالاعتبار، مطلقا، مصلحة المواطنين الفلسطينيين ولم تعقد توازنا بين حقوقهم وبين حقوق المستوطنين اليهود، «فالتعامل مع المواطنين الفلسطينيين، الذي يحملون جميعا بطاقات الهوية الإسرائيلية، كان ولا يزال، ينطلق من النظر إليهم باعتبارهم خطرا أمنيا، لا غير. وتتجسد هذه الحقيقة، أيضا، في أساليب تنفيذ مهمات الحراس الذين لا يتعاملون مع المواطنين الفلسطينيين بوصفهم سكانا مدنيين، بل بوصفهم منفذي عمليات عدائية محتملين»!

وزادت أن «التواجد المكثف لهؤلاء الحراس في المناطق الأكثر حساسية في القدس يؤثر على مسرى الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين، بطرق عديدة ومختلفة، بما في ذلك تشكيل خطر على حياتهم وعلى أجسادهم، كما حصل في قتل المواطن سامر سرحان برصاص أحد الحراس في أيلول ٢٠١٠ وإصابة فلسطينيين آخرين بجراح مختلفة من جراء إطلاق الرصاص الحي واستخدام العنف من جانب الحراس، وتقييد حريتهم في الحركة والتنقل، وانتهاك خصوصياتهم من خلال نصب آلات التصوير الموجهة، مباشرة، إلى حرماتهم الخاصة».

وأشارت الجمعية، أيضا، إلى موقف وزير البناء والإسكان في الحكومة الحالية، أريئيل أتياس (شاس)، المعارض لاستمرار تولي وزارته المسؤولية عن هؤلاء الحراس (لاعتبارات مالية تتعلق بما تتكبده ميزانية الوزارة من تكاليف تمويل!)، وهو ما أوضحه في رسالة خاصة بهذا الشأن وجهها إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، معتبرا أن «الخطر المحدق بحياة البشر الذي ينطوي عليه الوضع الحالي» هو بمثابة «عنوان مكتوب على الجدار».

ويبقى السؤال، إذن: هل ستجد المحكمة العليا ما يكفي من الجرأة، القضائية، السياسية والأخلاقية، لوضع حد لحالة الانفلات «الرسمي» هذه، المستمرة منذ ما يزيد عن ٢٠ عاما؟

إعداد: بلال ضاهر

نحو ٣٧ بالمئة يفكرون بالهجرة

ازدياد هجرة الإسرائيليين من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي وعلى خلفية ضعف الارتباط بالفكرة الصهيونية!

إسرائيليون في طريقهم إلى الخارج...

صرحت نسبة كبيرة من الإسرائيليين مؤخرًا برغبتها في الهجرة والانتقال للسكن والعمل والدراسة في دول أخرى، خاصة الولايات المتحدة ودول أوروبية. ووصف مدير عام الجمعية الاجتماعية «عورو - بيت الأغلبية»، تومر ترافيس، هذه الظاهرة بـ «هجرة الأكفاء». فهم أشخاص متعلمون ومهنيون وقادرون على العمل في إسرائيل، إلا أنهم اختاروا العيش والعمل في دول أخرى. والسبب الرئيس لذلك هو سبب اقتصادي، بمعنى أنهم يسعون إلى عمل أفضل وأرباح أكبر وحياة أفضل. لكن قسما منهم لا يتخلى عن العودة إلى إسرائيل بعد فترة، قد تطول أكثر أو أقل مما يخططون له، رغم أن ارتباط الإسرائيليين بالفكرة الصهيونية ومركزية إسرائيل بالنسبة لليهودي قد ضعفت.

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، في ١٤ كانون الأول الحالي، وشمل استطلاعا للرأي العام، فإن ٣٦ر٦٪ من الإسرائيليين يفكرون بالانتقال للعيش في دولة أخرى، إذا ما توفرت لديهم الإمكانية للقيام بذلك. وقال ٩ر٢٪ إنهم لا يعرفون ما إذا كانوا سيهجرون إسرائيل أم لا، بينما أكد ٥٤ر٢٪ أنهم لن ينتقلوا للعيش في دولة أخرى.

لكن هذه النسب تتغير قليلا لدى الفئات العُمرية، وتختلف بين العلمانيين والمتدينين والحريديم (المتشددين دينيًا)، أو بين المصوتين لأحزاب اليمين وأحزاب الوسط - اليسار، أو وفقا للمنطقة التي يعيشون فيها. فقد قال ٣٦ر٤٪ من أبناء ١٨ - ٢٩ عاما إنهم يرغبون في الهجرة. وترتفع هذه النسبة إلى ٤٢ر٥٪ بين أبناء ٣٠ - ٤٩ عاما، وتنخفض إلى ٣١ر٥٪ بين أبناء ٥٠ عاما فما فوق. وعبر ٤٤ر٤٪ من العلمانيين عن رغبتهم في الهجرة، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ١٩ر٢٪ بين المتدينين والحريديم. وتبين أن الجاهزية للهجرة لدى المصوتين لأحزاب الوسط - اليسار هي بنسبة ٥٤ر٤٪، فيما كانت هذه النسبة لدى المصوتين لأحزاب اليمين ٢٦ر٣٪.

وقال ٢٥ر٣٪ من سكان القدس ومنطقتها إنهم يرغبون في الهجرة من إسرائيل. وهذه منطقة تسكنها أغلبية من الحريديم والمتدينين اليهود، كما أن نسبة الفقر فيها مرتفعة. وقال ٣٨ر٧٪ من سكان تل أبيب ووسط إسرائيل إنهم يرغبون في الهجرة، علما أن غالبية سكان هذه المنطقة هي من الطبقة الوسطى. وقال ٤٢ر٧٪ من سكان جنوب إسرائيل والسهل الداخلي إنهم يرغبون في الهجرة، ويرجح أن السبب الرئيس لهذه النسبة المرتفعة يعود إلى عدم توفر أماكن عمل كافية فيها، إلى جانب كونها تشمل بلدات فقيرة.

وقال ٥٥ر٢٪ إن السبب الرئيس الذي يدفعهم إلى التفكير بالهجرة هو صعوبة التقدم اقتصاديا في إسرائيل. بينما السبب الرئيس بالنسبة إلى ١٥ر٣٪ هو انعدام المساواة في تحمل الأعباء، في مجال العمل ودفع الضرائب والخدمة العسكرية، لأن الحريديم يعملون أقل ويمتنعون عن التجند للجيش. وفسر ١١ر٦٪ رغبتهم في الهجرة بأنهم يريدون تجربة حياة وثقافة أخريين. وصرح ٧ر٧٪ بأن ما يدفعهم إلى التفكير في الهجرة هو الوضع الأمني. وقال ٤ر٥٪ إن السبب هو صعوبة تقدمهم مهنيا. وقال ٣ر٢٪ إنهم يسعون إلى جني المال وبعد ذلك العودة إلى إسرائيل. وتحدث ٢ر٧٪عن أسباب أخرى للهجرة.

وتبين من إجابات المشاركين في الاستطلاع عن سؤال حول سبب بقائهم في إسرائيل وعدم التفكير في الهجرة منها، أن ٤٧ر٨٪ يريدون البقاء قرب العائلة. وقال ١٣ر٥٪ إن السبب هو مكان العمل. واعتبر ١٢ر٧٪ أن سبب بقائهم هو كون إسرائيل المكان المركزي لليهود. وقال ٤ر٢٪ إنهم يحبون الشعب أو المجتمع الإسرائيلي. وعبر ١٦ر٩٪ عن تخوفهم من عدم تدبر أمورهم في دولة أخرى. وقال ٣ر٤٪ إنهم باقون في إسرائيل بسبب عدم وجود خيار آخر. وتحدث ١ر٥٪ عن أسباب أخرى.

وعبر المشاركون في الاستطلاع عن تخوفهم على مستقبل أولادهم في إسرائيل، وقال ٤٢٪ إن مستقبل أولادهم سيكون أفضل، لكن ٣٤ر٣٪ قالوا إن مستقبل أولادهم سيكون أسوأ، ورأى ٢٣ر٧٪ أنه لن يطرأ تغير على أوضاع إسرائيل في المستقبل. وقال ٣٧ر٣٪ من العلمانيين إن مستقبل أولادهم سيكون أسوأ، بينما كانت هذه النسبة ٢١ر٧٪ لدى المتدينين والحريديم، ورأى قرابة ٥٠٪ منهم أن مستقبل أولادهم سيكون أفضل.

ضعف الارتباط بإسرائيل

قال مدير عام جمعية «عورو» (انهضوا)، تومر ترافيس، في تفسيره لنتائج الاستطلاع ورغبة الكثيرين في إسرائيل في الهجرة منها، إن «ما يحدث اليوم في الدولة يذكّر بالتحولات التي مرّت على القدس. فالقدس تعيش يوميا جميع الصراعات المحتملة. والذين هجروا المدينة طوال السنين الماضية كانوا أولئك الذين بإمكانهم أن يكسبوا الرزق وعلى أثر ذلك تحولت إلى مدينة فقيرة. فمن دون ميزانيات الدعم الحكومي ما كانت القدس ستحيا. والأشخاص الذين يهجرون إسرائيل إنما يفعلون ذلك بسبب ما حدث للفكرة الصهيونية، إذ أنه عندما يضعف الارتباط بإسرائيل، فإن الجدوى من البقاء فيها يُقاس وفقا لجودة الحياة، وإسرائيل موجودة في مكان غير جيد من هذه الناحية». وأكد تقرير «هآرتس» أن المعطيات والأرقام تدعم أقوال ترافيس.

فقد أفاد تقرير إسرائيلي حول «حال الدولة ٢٠١٢» الصادر عن مركز طاوب، مؤخرا، بأن وضع العائلات الشابة والتي فيها كلا الزوجين أكاديميان ويعملان قد ساء في السنوات الخمس الأخيرة، وأن هذه العائلات تبتعد عن الطبقة الوسطى (طالع عدد «المشهد الإسرائيلي» الصادر في ١١،١٢،٢٠١٢). وهذه المعطيات لا تشمل العائلات العربية والحريدية التي ساء وضعها بشكل أكبر.

كذلك فإن معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تشير إلى أن إسرائيل متأخرة في معظم المؤشرات، وبينها مؤشر الاستثمار في التعليم، ومؤشر الاستثمار في الصحة، ومؤشر جودة الحياة، ومؤشر الحكم، الذي وصلت فيه إسرائيل إلى المكان الأخير بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية والبالغ عددها ٣٦ دولة.

ورغم أن إسرائيل مرت بفترة تقشف اقتصادي وبأوضاع اقتصادية سيئة، إلا أن الصحيفة أشارت إلى أنه، خلافا للماضي، أصبح، اليوم، خيار الهجرة من إسرائيل «شرعيا أكثر». وأضافت الصحيفة أن الكثيرين ينسبون التغيير الحاصل في هذا المفهوم إلى التغير الذي مرّ على مصطلح «الصهيونية» في إسرائيل خلال العقود الأخيرة. وتابعت أن «هذا التغيير يؤثر على هوية المهاجرين أيضا. ويدعي الباحثون في مجال الهجرة أن المغادرين كانوا من الأكفاء دائما، لأن هجر الدولة والمكان الذي يعرفونه يتطلب طاقات كثيرة ويواجه الضعفاء صعوبة في تجنيد الموارد، وهم تنازلوا وبقوا في المكان».

وفي سياق ما جاء في الاستطلاع أعلاه حول صلة الإسرائيليين بإسرائيل، قال ترافيس إن «اليمين واليسار في إسرائيل يختلفان اليوم حول أمر واحد، وهو أين نضع الهوية اليهودية في سلم هوياتنا. وكلما تكون إنسانيا وليبراليا أكثر، فإنك تضع هويتك اليهودية في مكان متدنٍ أكثر. وهكذا هو الوضع منذ أن همس بنيامين نتنياهو في أذن الحاخام كدوري أن 'اليساريين نسوا ماذا يعني أن تكون يهوديا'».

وأفاد بحث أجراه الباحث في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة تل أبيب، يوسي هرباز، بأنه في العام ٢٠٠٧ كان هناك أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلي يحملون جوازات سفر دول في وسط وشرق أوروبا. وهذا العدد يشكل ارتفاعا بنسبة ١٠٠٪ عن عدد الذين كانوا يحملون جوازات سفر كهذه في العام ٢٠٠٠. ويعتبر استصدار جواز سفر أجنبي بالنسبة للإسرائيليين على أنه بوليصة تأمين، لكنه لا يدل بالضرورة على النية بالهجرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الذين يستصدرون جوازات سفر كهذه هم أبناء وأحفاد مهاجرين من دول أوروبية، أي أنهم من الأشكناز.

وقال الباحث نوعام مينيليه في هذا السياق إنه «ربما أنه ليس من الصائب قول هذا، لكن الأشكناز تحولوا من الذين كانت الدولة تمثلهم إلى الذين أصبح لديهم قطاع خاص بهم. لقد تحول الأشكناز إلى قطاع آخر، على غرار الحريديم والعرب والروس. وهناك الكثيرون من الأشكناز الذين يقولون على سبيل الفكاهة 'تحولنا إلى أقلية لاغية'، وبموجب ذلك يتساءلون حول ما الذي يربطني بهنا؟ فالإنسان يبحث اليوم عن الانتماء من خلال مجالات اهتمامه وقيم حياته، وليس من خلال الانتماء القومي فقط. وإذا شعرت بالاغتراب، فإنه من الأفضل أن أشعر به في مكان مريح أكثر على وجه البسيطة، ويمنحني إمكانيات متنوعة ومهمة للتطور المهني. والعاملون الإسرائيليون في مجال التقنيات الالكترونية الدقيقة يشعرون بقرب كبير تجاه نظرائهم الأميركيين من جارهم في إسرائيل».

وأضاف مينيليه أن العلاقة المحلية قد ضعفت، لأن «الدولة قطعت بنفسها خيط الانتماء الذي يربط بينها وبين مواطنيها من خلال تحولات استمرت عشرات السنين، من خلال الخدمات غير المتساوية والتطرف الديني والتخلي اقتصاديا عن الفئات الضعيفة والخصخصة الشاملة. والدولة أصبحت أكثر تدينا والأشخاص الذين يعرّفون أنفسهم ليبراليين يواجهون صعوبة في الارتباط معها. وكوزير للتربية والتعليم يحاول جدعون ساعر تعميق الصلة بين المواطنين والدولة، لكنه يفعل ذلك عن طريق رموز دينية مختلف حولها، مثل الرحلات الإجبارية إلى قبر راحيل في المناطق (الفلسطينية). وهذا خطأ كبير في فهم العلاقة الجديدة التي تربط بين الأفراد في العالم المفتوح».

الهجرة لأسباب اقتصادية

رغم ذلك، فإن إحدى النتائج المفاجئة للاستطلاع، الذي أجري قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، هي أن الرغبة لدى الإسرائيليين في الهجرة من البلاد ليست مرتبطة بالوضع الأمني، بل على العكس. فقد تبين أنه كلما تزايد «التهديد الأمني»، ينظر الجمهور الإسرائيلي إلى الهجرة على أنها «خيانة»، ولذلك فإنه في فترات التوتر الأمني يهاجر عدد قليل جدا من الإسرائيليين. وأجمع الباحثون الذين استمزجت «هآرتس» آراءهم على أن عددا قليلا من الإسرائيليين يهاجر لأسباب أيديولوجية. وشددوا على أن الاحتلال وسن القوانين المعادية للديمقراطية، وحتى الأوامر العسكرية بتجنيد قوات احتياط، التي أصبحت منتشرة مؤخرا، لا تدفع الإسرائيليين إلى الهجرة.

في المقابل فإن الدافع الأساس لدى الإسرائيليين للهجرة هو الوضع الاقتصادي. بل إنه يوجد تناسب بين ارتفاع عدد المهاجرين وبين الوضع الاقتصادي. ويظهر رسم بياني أعده الخبير الديمغرافي من الجامعة العبرية في القدس، البروفسور سيرجيو ديلا فيرغولا، ارتفاعا في الهجرة إلى خارج إسرائيل في السنوات الأخيرة. ويقدر هذا الباحث، استنادا إلى معطيات حول المغادرين لإسرائيل والقادمين إليها، أنه خلال العام ٢٠١١ غادر ١٤ ألف إسرائيلي ولم يعودوا إليها. لكنه يشدد على أن الوضع في العديد من دول أوروبا الغربية أسوأ من الوضع في إسرائيل، وأن هذه الدول، وبينها إيطاليا التي ولد فيها ديلا فيرغولا، تعاني من نسبة بطالة عالية خاصة بين الشبان.

وأشار ديلا فيرغولا إلى مسألة حجم الدولة، وقال إنها مسألة هامة للغاية في إسرائيل وتدفع الكثير من الإسرائيليين إلى الشعور بأنهم وصلوا إلى أقصى حد في الدولة. وأعطى مثالا على ذلك في الناحية الأكاديمية، بقوله إنه «كأكاديمي محبط أرى كيف أن الملكات آخذة بالتقلص. وهذا يؤدي إلى خفض عدد أماكن العمل. وهذه مشكلة الدول الصغيرة».

وقال ديلا فيرغولا إن مؤشر التنقل الإسرائيلي متطور جدا، بفضل التعاون الأكاديمي بين أكاديميين إسرائيليين وجامعات في العالم وبفضل التعلق الصناعي بالتصدير إلى خارج البلاد. وأضاف أن «الباحثين يتحدثون اليوم عن التعددية القومية. ويوجد لدى غالبيتنا أكثر من صلة هامة واحدة في الحياة، رغم أنه بالنسبة لمعظمنا يوجد مركز ثقل في مكان واحد. وباستطاعة كل مهاجر اليوم أن يزور البلاد ٢٠ مرة في السنة إذا أراد ذلك. وهذا يؤثر على شكل تشخيص من هو المهاجر».

إلا أن ديلا فيرغولا يرى في هجرة الإسرائيليين مشكلة ينبغي مواجهتها. وقال إنه «يجب تعزيز السياسة. والتفكير أكثر بالفرص الملائمة لبنية السكان. وعندما يكون السكان متعلمين أكثر، كما هي الحال في إسرائيل، فإن المجتمع بحاجة إلى حلول في مجال العمل لتخدم المتعلمين. يجب أن يكون هناك أبحاث وتطوير أكثر».

وقالت الباحثة الديمغرافية في الجامعة العبرية ومكتب الإحصاء المركزي، ميخال صَباح، إنه كلما كان المستوى التعليمي أعلى يزداد الاحتمال بالهجرة. واحتمال أن يهاجر حملة شهادات الدكتوراه أعلى من احتمالات ذوي التعليم الثانوي. وأضافت أن «المهاجرين في غالب الأحيان هم من لديهم ثقافة تكنولوجية وسيعملون في مهن رجولية. واحتمال أن تهاجر امرأة تعمل في مهنة «رجولية» مرتفع أكثر بمرتين من احتمال هجرة امرأة تعمل في مهنة 'نسائية' أو مختلطة».

وأضافت صباح أن المعطيات التي تظهر من الأبحاث تدل على أن المهاجرين اليهود بإمكانهم أن يكونوا متفائلين. وأظهرت الأبحاث التي تم إجراؤها في الولايات المتحدة، وهي الدولة المفضلة لدى المهاجرين من إسرائيل، أن المهاجرين اليهود يندمجون بشكل جيد ويحسنون وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي خلال فترة قصيرة نسبيا. لكنها شددت على أن «حوالي ٢٠٪ من المهاجرين يعودون إلى البلاد ومن يهاجر يقوم بذلك لأنه قادر على الهجرة. والاعتقاد هو أن المهاجرين ينفذون قرارات بالاستناد إلى ترجيح العقل ويقارنون بين الإمكانيات التي لديهم في إسرائيل وفي دولة أخرى».

أزمة الجامعات في إسرائيل

أحد المواضيع الأكثر انتشارا لدى تناول موضوع هجرة الإسرائيليين هو موضوع هجرة الأدمغة من الجامعات الإسرائيلية. وقال مدير «مركز طاوب» لأبحاث السياسة الاجتماعية في إسرائيل، البروفسور دان بن دافيد، إن «نسبة المحاضرين الأوروبيين الذين يعملون في الكليات الأربعين المرموقة في الولايات المتحدة يتراوح ما بين نصف بالمئة وأربعة بالمئة، أي أنه من بين كل مئة محاضر يعملون في ألمانيا هناك ٢٫٩ محاضر يعملون في الولايات المتحدة. وفي إسرائيل، بين كل مئة محاضر هناك ٢٥ محاضرا في الولايات المتحدة».

وقال بن دافيد، وهو محاضر في جامعة تل أبيب أيضا، إنه يوجد تراجع في مستوى الحياة في إسرائيل، ورغم ذلك فإن ظاهرة هروب الأدمغة إلى الولايات المتحدة ليست منحصرة في إسرائيل. ولكن من حيث نسبتها فإنه لا مثيل لها في العالم. ويتزايد عدد المحاضرين الإسرائيليين في الجامعات الأميركية المرموقة، مثل ييل وستانفورد وهارفارد. ووفقا لبن دافيد فإنه «في قسم علوم الحاسوب في ستانفورد يوجد ثمانية محاضرين إسرائيليين».

وأوضح بن دافيد أنه في إسرائيل يتم تشجيع الأكاديميين على مواصلة الدراسة في الولايات المتحدة، ولكن خلافا للماضي فإن عدد العائدين من هناك يقل باستمرار. وأضاف أن «من يسافر للدراسة للقب جامعي متقدم في الاقتصاد لا يعود. وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى أنه في قسمي الاقتصاد في جامعة تل أبيب والجامعة العبرية يوحدان الدورات التي يتعلم فيها طلاب الألقاب المتقدمة، إذ يوجد نقص في المحاضرين».

وقال بن دافيد إنه لا يتخوف على وضع الجامعات فقط وإنما على صورة إسرائيل أيضا. وأردف «أخشى أن نصل إلى نقطة اللا العودة ديمغرافيا في إسرائيل. فالديمغرافيا لا تعني عدد الولادات فقط، وإنما من يبقى للعيش هنا. والآن ما زال بالإمكان نقل إسرائيل إلى مسار قابل للحياة، لكن هذا لن يكون ممكنا بعد عشر سنوات، إذ أن نصف أولاد إسرائيل يتلقون اليوم تعليما يقل مستواه عن مستوى التعليم في دول العالم الثالث، وعدد الأولاد آخذ بالازدياد. وينبغي الحديث عن هذا الأمر في الانتخابات».

تغيّرات ديمغرافية تشجع على الهجرة!

البروفسور عيران ياشيف هو خبير اقتصادي ورئيس قسم السياسة العامة في جامعة تل أبيب، ومدير منتدى سابير للسياسة الاقتصادية، ورئيس طاقم الاقتصاد في «مركز طاوب».

وقال ياشيف، في معرض تفسيره لنتائج استطلاع الهجرة من إسرائيل، الذي نشرته «هآرتس»، إن التركيبة السكانية في إسرائيل تضع الدولة في موقع خاص قياسا بدول غربية أخرى، وهذا الموقع من شأنه أن يؤدي بالطبقة الوسطى إلى مزيد من التدهور، وأن يزيد من حجم الهجرة السلبية.

وأشار ياشيف إلى أن «إسرائيل تمر بتغيرات ديمغرافية تنطوي على تأثير دراماتيكي. والهجرة منها هي عنصر هام واحد بين العناصر التي تكون الصورة الديمغرافية. وثمة إمكانية بأن عدم التجانس بين السكان والتغييرات بينهم ستعمل على زيادة الهجرة من إسرائيل والتسبب بزيادة تدهور وضعها، في ما يشبه الحلقة المفرغة».

وأضاف ياشيف أن «عدم التجانس بين السكان دفع إسرائيل إلى وضع اقتصادي منقسم إلى قسمين. في القسم الأول، يعتمد هذا الوضع على سكان مثقفين ومنتجين، وهو شبيه باقتصاد الدول المتطورة. أما القسم الثاني فيشمل سكانا بعضهم لا يعمل وبعضهم الآخر يعمل في مهن وفروع ذات انتاجية وأجر متدنيين، وهذا القسم عالق في 'مصيدة الفقر'».

لذلك- رأى ياشيف- فإن «إسرائيل تجد نفسها اليوم في حالة تخلف خطير من حيث البنية التحتية البشرية والمادية. ويتم التعبير عن تخلف البنية التحتية البشرية من خلال المشاركة المتدنية في سوق العمل، والمستوى المتدني في الناتج للعامل، وفي النسبة المرتفعة في عدد العاملين في وظائف جزئية، خلافا لإرادتهم، وفي ظاهرة التمييز والتشغيل المهين في فروع كثيرة. ويتم التعبير عن التخلف في البنية التحتية المادية من خلال الشوارع الأكثر ازدحاما في العالم الغربي، وتلوّث البيئة، وشبكة الكهرباء التي تعمل من دون احتياطي تقريبا، وأجهزة المياه والصرف الصحي المنهارة، وجهاز الإطفاء ذي القدرات المتدنية، وخدمات الطوارئ التي تجد صعوبة في مواجهة التحديات».

وأشار ياشيف إلى أن الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في إسرائيل، في صيف العام الماضي، «نشأت عمليا على خلفية حقيقة أن الطبقة الوسطى تعرضت لضغط من جانب الطبقة الغنية، التي استولت على مصادر كثيرة، بالإضافة إلى وجود طبقات ضعيفة ومحتاجة، لا تزود إنتاجا وتمتص مصادر. ويجدر الانتباه إلى التحولات الديمغرافية الجارية في هذا المحيط. ويوجد الآن ٢٠ بالمئة عرب وحوالي ١٠ بالمئة حريديم، وقد تصل نسبتهم إلى ٤٠٪ من السكان بعد عشرين عاما. ووفقا لتوقعات حديثة، سيتساوى ثقل الحريديم مع ثقل العرب قبل حلول منتصف القرن الحالي، والعنصر اليهودي غير الحريدي سيكون ٥٤ بالمئة بدلا من ٧٠٪ اليوم».

وتابع ياشيف أن «أية دولة غربية لم تمر بوضع كهذا، فيه شريحة كبيرة جدا من السكان موجودة في مستوى اقتصادي مختلف جدا (معظم الحريديم يعيشون في فقر) وتعيش نمط حياة ثقافيا - دينيا مختلفا جدا عن باقي السكان. وفي الدول الأوروبية، على سبيل المثال، توجد شيخوخة وانخفاض في النمو الطبيعي، لكن وزن السكان المرتبطين بالدعم الحكومي أو المجموعات السكانية الضعيفة اقتصاديا لا يقترب من وزنهم في إسرائيل. وهذه التغيرات الديمغرافية قد تؤدي إلى وضع يصبح فيه السكان الذين يواجهون صعوبات في سوق العمل مهيمنين على اقتصاد الدولة. ويعني هذا الأمر أن 'الكعكة الوطنية' لن تتمكن من النمو بالوتيرة المطلوبة وستتزايد صعوبة تقاسمها. وعلى المستوى الاجتماعي - الثقافي ستتزايد سيطرة العناصر المحافظة والدينية على المجتمع في إسرائيل، وهذه السيطرة بدأت فعلا».

على ضوء ذلك، رأى ياشيف أن «أحد السيناريوهات المحتملة هو أن تتحول إسرائيل إلى مكان 'مستحيل' بالنسبة للشريحة السكانية التي تحمل عبء التقدم. وهذه شريحة سكانية متعلمة وعلمانية ولديها نمط حياة غربي وتتطلع إلى حياة طبيعية. والهجرة من إسرائيل حاليا هي بحجم متوسط الهجرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لكن عندما يسوء الوضع أكثر، فإنه من الممكن بكل تأكيد أن ترتفع نسبة الهجرة ضعفين أو ثلاثة أضعاف حتى، وتصل إلى المستويات السائدة اليوم في دول مثل البرتغال أو إيرلندا. زد إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية والأوروبية ستتلاشى في نهاية الأمر، وسيتم فتح إمكانيات اقتصادية جيدة في خارج البلاد. إضافة إلى ذلك فإن المهاجرين سيكونون شبانا نسبيا، لأنه من الصعب على الأكبر سنا أن يهاجروا. وهذه العملية ستكون بمثابة دائرة مفرغة سيئة. فالسكان الذين يساهمون اليوم من الناحية الاقتصادية والثقافية بشكل كبير سيغادرون، الأمر الذي سيضعف أكثر السكان الذين يبقون، وهذا الوضع سيحفز المزيد من السكان على الهجرة».

واعتبر ياشيف أن ثمة إمكانيتين لمنع نشوء وضع كهذا: الإمكانية الأولى تكمن في «تدخل حكومي لتغيير المبنى الاقتصادي. ويعني هذا الأمر وضع خطة شاملة لتحسين وضع التشغيل بين العرب والحريديم، وزيادة كبيرة في الوسائل، مثل ضريبة دخل سلبية تشجع على الخروج إلى العمل، وخفض ملموس للمخصصات التي تشجع على عدم العمل. كما أن تخطيطا مدروسا أكثر لمزيج الإنفاق ومزيج الضرائب في إسرائيل بإمكانه أن يؤدي إلى تغير إيجابي. وبإمكان هذه الخطوات أن تقلل من انعدام التوازن الكبير السائد اليوم».

وتكمن الإمكانية الثانية التي يقترحها ياشيف في «أنشطة حكومية عينية من أجل دفع تسوية سياسية تجاه الخارج، وترسيخ الديمقراطية تجاه الداخل. والعمليات الجارية الآن مناقضة لذلك، وفي نهاية الأمر هي التي ستؤدي إلى هجرة كبيرة من إسرائيل من جانب الجهات القوية فيها».

تغطيـة خاصـة

تحليل لمبادئ وتوجهات التخطيط الإسرائيلي في القدس الشرقية في نطاق ترجمة «خطة القدس الكبرى ٢٠٢٠»

ترجمـة وإعداد: سعيد عيّاش

تعريف:
ننشـر هنا ملخصا لتحليل أجراه خبراء اسرائيليون لسياسـة التخطيـط التـي تنتهجهـا السـلطات الرسـمية الإسـرائيلية في كل ما يتعلـق بمناحي حياة ومسـتقبل الفلسطينيين سكان مدينة القدس الشرقية المحتلة، وذلك وفق ما وردت فيما يسمى بـ «خطة القدس الكبرى ٢٠٢٠»، وفي التجليات العملية لترجمة هذه الخطـة وتنفيذها على أرض الواقع في السـنوات الأخيرة. وقد حصل «المشهد الإسرائيلي» على نسـخة خاصة من هذا التحليل، والذي يمكن من خلاله الاستدلال على جوهر الخطة.

خطة خارجة عن التاريخ

تُمثـل «خطـة القدس الكبـرى» وثيقـة توجيهية ذات أهميـة تاريخيـة إلى حد ما، وهي تهـدف، كما يبدو، إلى إرساء النظام والعدالة في مدينة لا تزال تُحكم حتى يومنا هذا على أسـاس خطة خارجة عن التاريخ، وغير ذات صلة، تعود لسـنة ١٩٥٩. «الوحدة» التي تعالـج موضوع القدس الشـرقية في هذه الخطة تتسـم بما يلي: مدى الإجحاف، والتعميمـات النمطية، والافتراضـات الخاطئة التي توجه وتحكم تفكير «النخبـة المهنية» في عملها وتوجهاتها حيال مدينة القدس.

وفـي الوقت الـذي تبذل فيه الوثيقـة جهوداً صادقة لتخطي مصاعـب التخطيط والبناء في القدس الشـرقية، فإنهـا تعاني من معضلة «الدائـرة المغلقة» التي تخضع فيها لنفس المفاهيم الأساسـية التـي أدت إلى فوضى التخطيط الحالية؛ لذا لا عجـب أن تقترح الوثيقة مجموعة حلول تجميلية، وإعادة تدوير الأفكار الواهية.

إن تلـك الحلول غير عمليـة إطلاقاً؛ لأنها تعود للنماذج التـي أوصلتنا إلى المعضلة الحاليـة التي تحاول الوثيقة حلها، ويمكن الافتراض بأن تلك الأفكار التي رسمت حاضر القدس الشـرقية تُشـكل نهاية لا مخرج منها؛ خاصة وأن الوثيقة لا تقدم أي حل مستقبلي للوضع السائد حالياً.

أين المشكلة؟

أين تبدأ مشكلة معالجة موضوع القدس الشرقية؟

إنها تبدأ أولاً في حقيقة أنه لا يوجد بين الخبراء التسعة والثلاثين الذين وضعـوا الخطة، واللجنة التوجيهية التي يبلغ عدد أعضائها (٣١) شـخصا، سوى شخص عربي واحد وُضع بعد ممارسة ضغط كبير.

أمـا المشـكلة الثانيـة فتظهـر فـي تغييـب تمثيل المواطنين العرب في القدس الشرقية في الجهاز المسؤول عن التخطيط لحياتهم، وعدم إعارة المخططين أي اهتمام للاسـتماع لأفكار الأجهزة البديلة التـي حصلت على آراء مختلفة من بلدية القدس.

إن هذا النهج الأبوي المتعجرف يمثل جوهر سياسـة البلدية في القدس الشـرقية، فاليهـود يعملون ما يرونه مناسـباً للمواطنين العرب معتقدين أنهم أكثر قدرة على إدارة حياتهم.

يبـدو جلياً أن فريق التخطيط يفتـرض في عمله بأنه يتعامل مع مدينة يهودية، وبالتالي لا يرى سـبباً للسؤال عن رأي أي شـخص غير منتمٍ للشـعب اليهـودي. إن هذا يعنـي أن المواطنين العرب في القدس الشـرقية ليسـوا شركاء في صناعة القرار على المستوى السياسي- ويقال إن السبب في ذلك خطأهم؛ لرفضهم المشاركة في انتخابات البلدية- ولا حتى على المستوى المهني.

لا يمكـن قبول هذا النهج الذي يخالف جميع المعايير المهنيـة في التخطيـط المجتمعـي والحضـري لو كان الجمهور أو الشـعب المسـتهدف يهودياً، ولكن في حال المواطنيـن العـرب، يفرض عليهـم هذا النمـوذج دون النظر إلـى احتياجاتهـم الحقيقية من قِبـل المخططين اليهـود؛ ولهـذا يُلاحـظ، بوضـوح، غياب مبـادئ العمل الأساسية المتعلقة بالمجتمعات، كتعزيز وضع المواطنين وتشجيعهم على الاستقلالية في القدس الشرقية.

وبما أن هذا هو النهج الأسـاس للمخططين، سـتجد أن هذه الوثيقة مليئة بالمقترحـات العملية التي تكتنفها عيوب كثيرة، وتفتقر لأساس صحيح.

البناء غير القانوني- أسباب ومسببات

تقـول الوحدة المسـماة بـ (الوضع القائم) بأن سـبب فوضى التخطيـط الحالي في القدس الشـرقية هو البناء غير القانوني الذي يتنامى بشـكل مستمر، والذي تحكمه عوامل سياسـية واقتصادية. وبعبارة أخرى، فإن السـلطة الفلسـطينية، وحماس، ومجرمين ورجال أعمال يسـعون لتحقيـق الربـح دون ضمير، يقفون وراء أعمـال البناء غير القانونـي ويدعمونهـا. ويجري الحديث في هذا السـياق وكأنـه لا توجـد احتياجات مشـروعة للمواطنيـن العرب في القدس الشـرقية، ولا توجد أزمـة حقيقية، ولا عائلات عاديـة تحتاج لسـقف يأويها، وبالتالي تجبـر على البناء دون ترخيص؛ خاصـة وأنها تحاول فـي كل مرة الحصول على الترخيص اللازم لكنهـا تصطدم بجدار البيروقراطية غير القابل للنقاش، فيما يُقدم الساسة ورجال الأعمال في القدس الشرقية على أن هدفهم من البناء تقويض الحكم الإسرائيلي، وكسب المال بسهولة.

إنهـا نظريـة المؤامـرة التي تـرى أن كل بيت يبنى دون ترخيـص يُشـكل مدمـاكاً جديداً في الصـراع حول القدس، وسـواء رغبت في ذلك أم لم ترغب، فإن كل غرفة، وشرفة، وشـجرة جديدة تُضاف، تصبح جزءاً من «المؤامرة الكبرى»، وإضافة إلى ما سـبق فإن المال القادم من السلطة الفلسطينية، أو المملكة السعودية، أو «حماس» لدعم بناء منزل أو وضع سـقف جديد، يُعتبر «قنبلة إرهابية»، وينظر إلى كل مالك منزل على أنه «مخرب» يروج لحرب اسـتنزاف ضد الحكم الإسرائيلي.

يثير هذا النهج السطحي الدهشة في ضوء النقد الذي تعـرض له في الوثيقة نفسـها، والتي تركـز على الوضع القانوني السـائد في القدس الشرقية، ولكن بخجل؛ فهي توضح أن المواطن العربي الذي يتقدم للحصول على رخصة بنـاء يواجه مصاعب كثيرة لغياب بنية تحتية هندسـية مناسـبة، ومشـاكل تسـجيل الأراضي، ومعضلـة توحيد وتقسـيم الأراضي، وغيـاب موازنات معقولـة، إضافةً إلى غياب سياسات تخطيط لدى سلطات التخطيط ذاتها، لكن المخططين لا يعيرون تلك النقاط أية أهمية لتقديم تبريرٍ كافٍ للبناء غير القانوني.

ورغـم المصاعـب الـواردة فـي الوثيقة، فـإن فريق التخطيط لا يزال يفكر بأن المشـكلة المركزية تكمن في عدم «احترام المواطنين لقانون التخطيط والبناء من جهة، وضعف آليات إنفاذ القانون من الجهة الأخرى».

تقييد النمو الطبيعي للعرب هدفه تهجيرهم

يبـدو أن معدي الوثيقة مقتنعون بـأن العرب عبارة عن «مجموعة غوغائية» غير مسـتعدة لاحترام القانون، وأنهم معروفون «بعدم احترامهم للقانون منذ الولادة». ويجب أن ننوه، هنا، إلى عدم نظر المسؤولين عن وضع هذه الوثيقة إلى الظروف التـي تجبر العرب على البنـاء دون ترخيص، وقيل في الوقت ذاته بأن السـلطات فشـلت في مهمتها لعدم إنفاذها القانون باستخدام مزيد من القوة، أو بعبارة أخرى، أنها لم تهدم مزيداً من البيوت، ولم تفرض عقوبات إضافية على الأشخاص الذين لم يلتزموا بتعليماتها، وهذا ينسجم مع الافتراض السائد بأن العرب «لا يفهمون إلا لغة القـوة، وما لا يتحقق معهم بالقوة يمكن أن يتحقق بمزيد من القوة».

يبرز العيب الرئيس في الوثيقة في الوحدة التي تعالج أهداف خطة القدس الكبرى الجديدة، والتي بقيت تسعى للحفاظ علـى أغلبية يهودية واضحة فـي المدينة (٧٠٪ يهود، ٣٠٪ عرب). يدرك فريـق التخطيط أن تحقيق هذا الهدف غيـر ممكن وأن التوجهـات الديمغرافية الحالية ستتحدد خلال سنوات بنسبة ٦٠٪ يهود، و٤٠٪ عرب.

رغـم ذلك، تسـعى الخطة إلـى الحفاظ علـى أغلبية يهوديـة من خلال مجموعة خطـط مصممة لجذب اليهود إلى المدينة ومنع هجرتهم السلبية منها. وتحوي الوثيقة أيضاً مجموعة مقترحات بخصوص التحسـينات المطلوبة لتشجيع اليهود على البقاء في المدينة.

تجدر الإشـارة هنا إلى أن الوثيقة لا تشـير بتاتاً إلى أي مقترح للتخلص من العرب للحفاظ على التوازن الديمغرافي في المدينة، ولكن من يقرأ بين السـطور، يفهم الرسـالة المبطنـة، خاصة فـي العبارة التي تشـير إلـى «الصورة المسـتقبلية للمدينة كما أرادها الآباء» والتي تبطن النية في تقييـد النمو الطبيعي للمواطنيـن العرب في القدس الشرقية.

يؤمن فريق التخطيط، من خلال خبرته التاريخية، بأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بقتل الأبناء البِكر، لكن تفترض الخطة إمكانية ذلك بتقييد المسـاحة التي يمكن للعرب العيش فيها حيث سيضطرون نتيجة لضيق الفضاء المتاح لهـم إلى مغـادرة المدينة باتجاه أماكـن يمكنهم البناء فيها دون قيود.

إن ذلـك يجسـد فرضية المحـاولات السـابقة لوزارة الداخليـة الإسـرائيلية التـي تركز هدفها علـى حرمان المواطنين العرب من حقهم في الإقامة، ومصادرة بطاقات الهوية الزرقاء من المواطنين الذين لا يستطيعون الإثبات بأن القدس هـي مركز حياتهم (تعمدت السـلطات جعل إمكانيـة الحصـول على الوثائـق المطلوبـة لإثبات ذلك مستحيلة). رغم ذلك، ارتدت هذه السياسة على صانعيها؛ لأنهم ليسـوا على دراية بتقاليد المواطنيـن العرب، ولو كانـوا على علم بهذه التقاليد لأدركوا بأن العرب لا يرحلون عن أرضهم بسهولة؛ فعندما ترفض الدولة منحهم رخصاً للبنـاء، يبنون بيوتهـم، ببسـاطة، دون ترخيص، ونتيجة ذلـك، واجه من كانوا يحاولون حل المشـكلة الديمغرافية مشـكلتين: الأولـى- المشـكلة الديمغرافيـة، والثانية- مشكلة التخطيط الحضري.

إحصاءات خاطئة... وسياسة تمييز

هناك بند أخر مروع يظهر في الوثيقة ويهدف إلى الحد من النمو الديمغرافي للعرب: المشروع المقترح يهدف إلى منع الفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى القدس. صيغة تبدو وكأنها تخلو من أي أثر للعنصريـة، وفي الواقع فهي تمنع حريـة التنقل للعرب، التي تعتبر واحدة من القيم المركزية للنظام الديمقراطي، وأيضا حتى أحد الحقوق الأساسية «جمع شمل الأسرة» يتم منعه. ترفض الدولة بالفعل منح حقوق الإقامة في القدس للإنسان المقدسي المتزوج/ة من رجل أو امرأة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم إجبارهم على العيش من دون حقـوق في المدينة تحت التهديـد بالاعتقال أو الإبعاد. لا يمكن أن يكون هناك شـك في أن فريـق التخطيط، الذي يتألف من أشخاص أذكياء ممن يقرأون صحيفة «هآرتس»، يدرك تماما أنه يضفي الشرعية على الإنكار الخطير لحقوق الإنسان الأساسية.

عـلاوة على ذلك، فان الفريق يوفـر الغطاء المهني لهذا الإنكار، وواحدة من المظالم الرئيسة الموجودة في المدينة الشرقية أنه يتم منع الرجل المتزوج من امرأة من الأراضي الفلسـطينية المحتلة من العيش معهـا في بيته. الدولة تسـمح له «بكـرم» الانتقال إلـى الأراضي الفلسـطينية المحتلة إذا رغب في العيش معها، ولكن هذا الأمر ينطوي علـى مخاطر فقدانـه حق الإقامـة في القـدس والحقوق المرافقـة له. لا تقلق الدولة بشـأن التقاليد العربية التي وفقهـا تعيش المرأة في بيت زوجها لأن الزوج - من وجهة نظرهم- حينها يقـوم بتوقيت القنبلة الديمغرافية حيث ينتفـخ بطنهـا لتهديد التـوازن الديمغرافـي وتهديد السيادة اليهودية في المدينة المقدسة.

ومـع ذلك، مرة أخرى فإن واضعي السياسـات لم يقيموا قوة التقاليد بشكل صحيح وفشلوا في تقدير أنها أقوى من أنظمة وزارة الداخلية. هـذه العائلات تعيش في المدينة بغض النظر عن سياسـة السـلطات. مـن جانبها، وجدت الدولة الإسرائيلية وسيلة نموذجية في مواجهة التهديد الديمغرافي. فهي مثل النعامة، تتجاهل ببسـاطة وجود هذه الأسر وتسـتبعدها من التسجيل السكاني. ما يقارب الـ ٢٠٠٠٠ رجل وامرأة يعيشـون في القدس الشـرقية من دون أن تظهر أسـماؤهم في السـجل السكاني. بالأساس النساء وأطفالهن الذين لا يظهرون حتى في بطاقات هوية أمهاتهـم، الأمر الذي لا يمكنهن مـن الحصول على علاوة أبنائهـن. وبالتالـي يمكن للدولة خـداع الإحصاءات، لأنه إذا لم يتم تسـجيل هؤلاء الناس فإنهـم غير موجودين. المدهش هو أن أعضاء فريـق التخطيط على علم بالأعداد الحقيقيـة لكنهم يفضلـون أن يتم غـض البصر عنهم، حيث لا يتم الاعتراف بالوضع القائم على الأرض لاعتبارات ديمغرافيـة و جميـع ما أرفـق من إحصـاءات هي خاطئة ومضللة..

الفصل المحرج المتعلق بالتعامل مع ما يسـمى بالتوازن الديمغرافي هـو عار مطلق. ففي الوقـت الذي يمكن فيه للمرء أن يفهم لماذا يقوم السياسـيون بالتوقيع على ذلك لأسباب خاصة بهم ، فإنه من الصعب استيعاب كيف يقوم أناس مهنيون مثقفون يتوقع المرء منهم نهجا موضوعيا بالتوقيـع على مثل هذه الوثيقـة العنصرية والتمييزية. لـو كتبت مثل هذه الوثيقة في دولـة أوروبية وحثت على ضرورة الحفاظ على التوازن الديمغرافي بين المسـيحيين واليهود فان دولة اسـرائيل عن بكرة أبيها سـتتهم تلك الدولة بصخب بمعاداة السامية.

هنـا، الخلـل الديمغرافي يتغلب علـى أي منطق بحيث يقدم الأكاديميون الليبراليـون والتقدميون أيديهم إلى وثيقة تميز ضد جزء من السـكان على أسـاس انتمائهم القومي علنا وبلا خجل. في أي بلد متحضر يمكن أن يسمى هذا عنصريـة. ومع ذلك، في إسـرائيل، فإنه ليس لطيفا دعـوة اليهودي بالعنصرية، ألسـنا نحن أنفسـنا ضحايا العنصرية في نهاية المطاف؟ ومع ذلك وبسهولة لا تطاق نصر على الحجـة الديمغرافية كهدف رئيس في تخطيط المدن مما يثبت أن خطأ ما قد حصل في التطبيق الخاص بنا للقيم الإنسانية تجاه الآخرين.

توصيات صحيحة.. ولكن!!

تجدر الإشارة إلى أنه وإلى جانب العيوب الأساسية التي تظهر في الوثيقة، فان هناك أيضا مجموعة من التوصيات الصحيحـة، على الرغم من أن درجة تنفيذها أمر مشـكوك فيه.

على سبيل المثال، فإن الوثيقة صدقت بشأن الدعوة إلى الحفاظ على إنشاء الانفصال الإقليمي بمعنى عدم اختلاط السـكان. فهذا من شـأنه أن يحافظ علـى الطابع متعدد الثقافـات للمدينة وسـيعمل على وجـه الخصوص على تقييـد بؤر الاحتكاك المحتملة. هنا يدين الفريق بشـكل صحيح الاسـتيطان اليهودي في القدس الشرقية، بدلا من التركيز على اختـراق العرب في القدس الغربية، والعكس هـو الصحيح. حتـى الآن افتقر المخططون إلى الشـجاعة لتحديد من هـو على خطأ هنا. يوما بعـد يوم تقابل هذه التوصية بشـكل فج من قبل الهيئات اليمينية، سـواء من خلال الاستحواذ الهائل على الممتلكات الخاصة التي ليس للبلدية كما يبدو أي سيطرة عليها، أو أيضا من خلال إنشاء مناطق كاملـة يهودية جديدة في قلـب الأحياء العربية، وبعد ذلك، تقريبا بشكل تلقائي الحصول على ترخيص لها من قبل اللجنة المحلية للتخطيط والبناء.

هناك أيضا سلسـلة مـن التوصيـات الإيجابية الأخرى متجذرة فـي واقـع المدينة، مثـل الاقتـراح المرحب به لترخيص نسـبة بناء مئوية إضافية وذلك من أجل السماح للسكان العرب بإضافة مزيد من وحدات البناء على أرضهم. هذا النوع من كثافة البناء يخفض تكاليف البنية التحتية ويسهل عملية الاسـتغلال الصحيح لموارد الأرض. هناك أيضا توصيـة إيجابية أخرى تدعو لتبسـيط عملية إثبات الملكيـة وذلك لتسـهيل الحصول علـى تراخيص البناء. وللتغلب على مشاكل تسـجيل الأراضي في المدينة، فقد أوصت اللجنة بالعودة إلـى النظام الذي كان معتمدا حتى وقت قريب من قبل البلدية؛ والذي نشـأ على أساس الجمع بين الأشكال التقليدية لإثبات الملكية وهي توقيع مختار القريـة وجيـران الأرض مرفقة مـع البراهيـن القانونية- تصريح المحامي ودفع ضريبة الأملاك.

ومع ذلـك، فإن الشـعور العـام أن المقصـود بالفصل المتعلق بالقدس الشرقية في الوثيقة أن تكون أكثر وفاءا بالتزاماتها الرسـمية من التعامل مع التنفيذ الفعلي على أرض الواقع. عندما كتب المخططـون أن أي تغيير يعتمد على توجيـه الموارد الكافية إلى القدس الشـرقية، كانوا يعرفـون أن الدولة غير قـادرة على القيـام بذلك، وليس لديها مصلحـة حقيقية فـي ضمان الميزانيـات اللازمة لتنفيذ خططهم.

في ضوء التخفيضـات في ميزانيـات التعليم والصحة والرعايـة الاجتماعية، ليس هناك احتمـال لإيجاد مئات الملاييـن اللازمـة لإنشـاء البنيـة التحتية الهندسـية الضرورية للإنشاءات المخطط لها. التوصية بإعادة تأهيل مخيم شـعفاط جيدة للضمير المهني ولكن لا أحد يعتقد أنه يمكن تنفيذها. المشـكلة لا تتعلق فقط بالميزانيات ولكـن أيضا بعدم وجـود أرض. إعادة تأهيـل المخيم مع سـكانه الـ ١٥٠٠٠ أصبح يحتم إيجـاد أرض بديلة من أجل تدمير الإنشاءات القائمة وبناء إنشاءات جديدة بدلا منها، والتمويل سيأتي من المؤسسات الدولية ولكن ليس هناك أرض بديلة لإعادة البناء عليها.

تثير الخطة الهيكلية للقدس الشـرقية تساؤلات بشأن الآلية النفسـية التي تمكن السـلطات من نشر مثل هذه الوثيقة مع ما تتضمنه من خصائص عنصرية، دون تأنيب للضمير. قد تكون هناك إشـارة تـم إدراجها في الوثيقة بشـكل غيـر ملحوظ تقريبا. فـي الفصل الخـاص بمبادئ السياسـة التطويريـة، هناك واحدة من بيـن التوصيات المذكـورة تتعلق بزيـادة حجم البناء («النسـبة المئوية للبناء») وذلك لاستغلال موارد الأراضي في القدس الشرقية على النحو الأمثل، على الرغم من أن هذه التوصية «لامست مجموعـة من التحفظـات فيما يتعلق بالأهـداف الأخرى المحـددة من قبل أولئـك الذين طلبوا الوثيقـة». وبعبارة أخرى، فإن فريق التخطيط يقر تحديدا أن الاقتراح بإضافة «نسـب البنـاء المئوية « يتعـارض مع الأهـداف الأخرى المحددة مـن قبل «الزبون»، وهي بلديـة القدس. وهنا قد لا يبدو أي شـيء جديد فـي هذا الأمـر، لأن متابعة جميع أعمـال التخطيط تتم في إطار البلديـة. «الزبون» يحدد ما يريد والهيئة المهنية تنفذ رغباته. في هذه الحالة، تلقى فريق التخطيط افتراضات «الزبون» وقام بتخطيط المدينة وفقا لهذه المفاهيم الأساسية.

المعضلة التي تلت ذلك تمس آداب المهنة، إلى أي مدى يمكـن للمخطط أن يتنازل من أجـل الحصول على العمل؟ المعضلة تزداد عندما يكون «الزبون» هيئة سياسـية ذات أجنـدة أيديولوجية واضحة تماما. في هـذه الحالة، يجب أن تأخذ الإجابـة في الاعتبار الإغراء غير العادي بالنسـبة للمخططيـن للمشـاركة في مثل هذا المشـروع التاريخي المهم للغاية.

فرصة إعداد خطة تقسيم هو نوع من المشاريع المرموقة التـي تأتي مرة واحدة في العمر. مثل هذا التركيز لجميع أنواع الأشخاص المهنيين الذين يتعاملون مع إعداد خطة تقسـيم فخمة لأهم مدينـة في إسـرائيل يعرض أيضا تحديا فكريا غيـر عادي، ناهيك عن توفيـر إضافة لافتة إلى السيرة الذاتية لكل مشارك. المشاركون من المستوى الأكاديمـي في الفريق لديهم دافع آخر. إنهم يبحثون عن وظائـف عملية، على مقربة من الأرض، تحررهم من الصورة النمطية المتقبلة للمثقفين الذين يعيشون في برج عاجي.

فرصة المشـاركة في مشـروع من هذا القبيـل تعد إثباتا بأنهم لم ينقطعوا عـن الواقع وأن تعليمهم يتم تطبيقه علـى أرض الواقع وليس مقصورا علـى المفاهيم النظرية. الأشـخاص المهنيون يجدون أنفسهم مشاركين سلبيين كإكسسـوارات فـي الجريمة مـن دون انتبـاه. أولا لأنهم يقبلـون الافتراض السياسـي المتعلق بـ «آبـاء المدينة»، وثانيا لأنهم كمخططين سـمحوا بتنفيذ حالة من التجريد الظاهري، حيـث كانوا يدركون أنهم سـيقومون بتحديد مصير القدس الشـرقية دون استشارة سكانها. وحتى لن يقوموا بالاستماع للأطراف البديلة الفاعلة التي تختلف مع «الزبائن»، البلدية. وفقا لذلـك، وافق هؤلاء المهنيون ذوو الكفاءات العالية على المبـادئ التوجيهية للبلدية، التي اعتمدت مبادئ عنصريـة. وأخيرا وليس آخرا، تم وضع كل ذلك في اطارأكاديمي. لقد قدموا عن غير قصد مسـاهمة كبيرة لنظام الفصل العنصري المتعلق بالقدس الشرقية. ليـس ذلك فقـط، بـل وينبغي تكـرار ذلك، هـل يمكن وصف هؤلاء الناس بأي شـيء آخر سـوى أنهم عنصريون: لديهم سـجلات جيدة كونهم ديمقراطيين. ومع ذلك، في تقديمهم شـهادة «حلال» لمثل هذه الوثيقة الإشكالية، فاتهـم أن يلاحظوا أن هذا المنتـج قد نفث رائحة كريهة وصلت إلى السماوات الأعلى.

العنصرية الرمادية

هذا، في الواقع، يعتبر مصدر قوة لعنصرية البلدية. إنها ليست وحشية ولا مرئية علنا، تفضل الاحتماء وراء صياغات محايدة ظاهريا. هكذا هي دائما تختفي بعناية وراء صياغة توافق منحنية الآراء، وتختبئ تحت طبقة سـميكة من اللغة الليبرالية التجميلية. بدلا من التشدد اللفظي، يخفي نفسه في إطار لهجة لينة وعبارات لا تكشف عن النوايا الحقيقية. هكذا ولـدت في بلادنا الطريقة الفريـدة التي لا وجود لها في الأدبيـات المهنية: «العنصرية الرمادية» المتجذرة في الفكر الصهيوني الذي سـعى إلـى الديمقراطية ولكن مع إعطاء الأولوية للمصالح اليهودية، وحرمان الآخرين لا محالة مـن حقوقهم. عندما لا تكون هناك مسـاواة، لا بد من وجود التمييـز، وعندما يكون كل الذين يعانـون من التمييز هم من ذات القومية، فانه ليس هناك من خيار سـوى أن نسمي ذلك بما هو عليه، «التمييز القومي»، الذي ينتمي إلى نفس العائلة الشائنة للتمييز العنصري.

وعلاوة على ذلك، فإن العنصرية الرمادية لمدرسة بلدية القـدس الفكرية يتم الحفاظ عليها بسـبب قلة الاهتمام في كل مكان، وبسـبب البيروقراطية وقوة العادة. مجموعة كاملة من مسـؤولي البلدية تقـوم بتعزيز هذا النهج دون اسـتيعاب حدته. وهذا يشـمل تعزيز مجموعة كاملة من الأسـباب والأعذار لتمكينهم من النـوم مع ضمائرمرتاحة . إنهـم يعرفون كيف يجادلـون، على سـبيل المثال، أن الفجوات في المجتمع المقدسـي ناتجة عن التمييز الذي تولد على مدى فترة طويلة، ليس بدءا من العام ١٩٦٧ ولكن تحت الحكـم الأردني. ومن هنا تكمـن الصعوبة في الحد منها. هم يسارعون للشرح أن جميع الميزانيات الحكومية للقدس تم تخصيصها، والمقصود هنا أنها معدة لمشاريع محددة والتي لا يمكن تغييرها. ولذلك فان اللوم يقع دائما على شخص آخر وليس على أنفسهم، والذي يمكن أن يكون الأردنيين، العثمانيين أو هيرودس الكبير..

وفق هذه العنصرية الرمادية لا يتم التمييز ضد أحد علنا ولكن في الممارسـة العملية يداس الطرف الآخر بالأقدام من أجل ضمان تفوقنا وسيطرتنا عليهم. ولد هذا النوع من العنصرية في أذهان الأوسـاط اليمينية ولكن يتم الحفاظ عليه في الوقت الراهن من قبل الليبراليين أنفسهم الذين يدعمونه ليس بالضرورة مباشـرة بل مـن خلال قصورهم الذاتي. يتم اعطاء التوجيهات من قبل اليمين، الذي يحدد النغمة، ويتـم توفير أدوات التنفيذ، أو المضمون، من قبل الليبراليـين. إذا كان صحيحـا ما يقوله المثل أن شـيطان العنصرية موجود في كل إنسـان ويتنفس أسـفل رقبته، فان ذلـك ينطبق أيضـا بوضوح على الأشـخاص الأذكياء المفكرين المشاركين في اعداد المخطط الهيكلي للقدس.

تهويد القدس: سباق مع الزمن.

أبرز التجاوزات والمخالفات الخطيرة التي ارتكبتها إسرائيل في مجال حقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٢

«جمعية حقوق المواطن»: الفجوة بين التزام إسرائيل العلني بحماية حرية التعبير وبين الواقع الميداني ما زالت كبيرة!

الاحتلال أصبح مريحًا أكثر من السابق

كتبت هبة زعبي:

أصدرت جمعية حقوق المواطن تقريرها السنوي عن وضع حقوق الإنسان في إسرائيل للعام ٢٠١٢ والذي استعرض في إطار ٩٠ صفحة تجاوزات خطيرة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بعدة قضايا ومواضيع طرأت واستفحلت في هذا العام، وقام التقرير بتسليط الضوء عليها في صورة مفصلة.

وخاض التقرير في أزمة السكن وانطفاء شعلة الاحتجاجات، وتطرق إلى عملية الخصخصة في المجال الأمني وجهاز القضاء، وإلى الوضع في القرى والبلدات العربية والتي تستمر فيها عمليات هدم البيوت والتمييز تجاه سكانها. كما تناول الوضع في القدس الشرقية وفي الأراضي المحتلة. ويتطرق التقرير إلى عملية الخصخصة في مجال «المياه» والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المياه، وخاض في عدة محاور حول قضية قيام الدولة بتجميع الكثير من المعلومات الشخصية حول مواطنيها وحفظها في منظومات محوسبة دونما تفكير عميق حول اعتبارات الخصوصية، كما خاض في وضع حقوق الأشخاص ذوي المحدودية، وجميعها انتهاكات خطيرة لكنها لا تحظى بتغطية إعلامية ولا باهتمام الرأي العام.

إطفاء شعلة الاحتجاجات وانتهاك حرية التعبير

أشار التقرير إلى انطفاء حركة الاحتجاج العفوية، وذلك بعد صدور الأوامر الجديدة في تل أبيب والقدس والتي تقيد حرية الاحتجاج، وذلك عن طريق الطلب المسبق لاستصدار تصاريح من أجل إقامة الخيام، ومن أجل إقامة نشاطات إضافية تتعلق بالاحتجاج في الحيز الجماهيري.

وتتضمن هذه التعليمات إيداع مبالغ مالية كبيرة. ويعلق التقرير: «في مثل هذه الشروط، فإن الحق في التظاهر يصبح امتيازا محفوظا لجمهور ضيق، ولأشخاص لا يمتلكون وقت الفراغ الكافي، ولا المقدرة والموارد لمواجهة البيروقراطية البلدية». وفي هذه السنة استدعي متظاهرون الى مركز الشرطة لإجراء استجوابات غير قانونية معهم. وحقق معهم حول برامجهم للاحتجاج مستقبلا، وسئلوا حتى عن مضامين اللافتات التي سيرفعونها. ويجد التقرير أنه في مجال حماية حرية التعبير، تبقى الهوة شاسعة بين التزام السلطات العلني والواقع الميداني. لذا، على الرغم من التصريحات الكثيرة الصادرة من كبار المسؤولين في الشرطة، يواصل شُرطيون القيام بممارسات معيبة، كإدراج شروط غير قانونية في تراخيص التظاهر، وتفريق المظاهرات على نحو غير قانوني، وتنفيذ اعتقالات عنيفة دونما مبرر.

استمرار واستفحال أزمة المسكن ومظاهر التمييز في توزيعه

يشير التقرير أيضا إلى عملية القضاء على «السكن الشعبي»، وهذا كاستمرار لاستنفاده في الأعوام العشرين الأخيرة. ويتمثل هذا الأمر في طوابير الانتظار اللانهائية للمستحقين لنيل الشقق في المساكن الشعبية. وقدم هذه السنة مشروع قانون يهدف إلى ضمان تخصيص ٥ بالمئة من الشقق التي تبنى في مشاريع على أراضي الدولة إلى سكن شعبي. لكن في شهر تموز ٢٠١٢ قررت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع أن لا تقوم الحكومة بدعم مشروع القانون، وكل هذا يحدث على الرغم من أن ضائقة المسكن هي الفتيل الذي أطلق شعلة الاحتجاجات العام ٢٠١١.

إلى جانب أزمة السكن هذه يشير التقرير إلى ظاهرة التمييز في السكن ضد مواطني الدولة بسبب انتماءاتهم العرقية أو القومية أو الاثنية والتي برزت من خلال تحريض عنصري صدر من قبل شخصيات عامة، وذكر التقرير «رسالة الحاخامين» والتي أطلقت العام ٢٠١٠ ودعت لمنع تأجير وبيع الشقق للعرب وأثارت ضجة شعبية، وكذلك إلى التمييز في «كريات ملاخي» ضد السكان اليهود من أصل أثيوبي. وعلى الرغم من التصريحات المعلنة ضد رفض هذه المظاهر من التمييز إلا أن الكنيست قام بتشريع «قانون لجان القبول» والذي يميز ضد فئات سكانية عديدة على رأسها الأقلية العربية في البلاد. وتواصل الدولة العمل على استخدام أداء الخدمة العسكرية أو الوطنية عند تخصيصها وتوزيعها أراضي سكانية، وهذا البند مميز ضد الأقلية العربية بالدرجة الأولى.

تجاوزات خطيرة وقاسية ضد طالبي اللجوء

استعرض التقرير طريقة تعامل الحكومة الإسرائيلية مع قضايا اللجوء والتي غلب عليها طابع غير إنساني.

ويصف التقرير الوضع قائلا: «هذه السنة شكلت الذروة في التحريض والعنف» في حق هؤلاء، وشاهدنا إلقاء قناني حارقة على بيوت وحضانات أطفال طالبي لجوء، وتم إحراق شقق في القدس، وطعن طالبي لجوء، وأقيمت مظاهرة ضدهم تحولت لمظاهرة عنيفة تضمنت تحطيم نوافذ، واعتداءات وعمليات تحقير.

ودخل هذه السنة «قانون منع التسلل» إلى حيز التنفيذ، وهو يحدد أن الذين يدخلون إلى إسرائيل عن طريق مصر من الممكن سجنهم مدة ثلاث سنوات، وفي حالات معينة بدون تحديد مدة زمنية. وهذا القانون يمكّن من تنفيذ اعتقال إداري بدون تحديد زمن. وصادقت الحكومة أيضا في شهر تموز ٢٠١٢ بالقراءة الأولى على مشروع قانون يمنع طالب اللجوء من إرسال أو إخراج مبالغ مالية أكثر من التي حددها هذا القانون وفي حال مخالفته للأمر فإنه هو أو من ساعده سيواجه عقوبة سجن مدتها ثلاثة أشهر، والعقوبة المقترحة على من يساعده أكبر من ذلك، تصل إلى عام في السجن، أو غرامة تشكل ضعفي المبلغ الذي يخرجه من إسرائيل من تلقى المساعدة أو اعتزم إخراجه. وعلى طاولة الكنيست يوجد مشروعا قانون تم توحيدهما بعد أن صودق عليهما في المرحلة التمهيدية، وبموجبهما تتم زيادة العقوبة الجنائية على سكان إسرائيل الذين يساعدون عمدا، أو عن غير عمد، طالبي اللجوء من خلال تشغيلهم.

ومنحت صلاحيات واسعة لمفتشي سلطة تسجيل السكان والهجرة وضباط رقابة الحدود وذلك بعد نشر وزارة الداخلية مذكرة قانون منح بحسبها هؤلاء المفتشون صلاحية ممارسة القوة ضد المعتقلين وتحديد مسببات اعتقال تضاف إلى تلك المدرجة في القانون، وإلغاء إمكانية توجه من رفض دخوله إلى إسرائيل إلى المحاكم الإسرائيلية.

وتتعامل قوى الأمن الإسرائيلية مع طالبي اللجوء الذين تقوم بإلقاء القبض عليهم على الحدود بصورة مهينة وقاسية جدا. وحُظر على طالبي اللجوء العمل في مجال إعادة تصنيع النفايات. ولم تقبل أغلبية الطلبات التي قدمت للجوء، فخلال السنتين الماضيتين رفضت آلاف الطلبات، وقدمت توصيتان فقط لطلبي لجوء قبلت واحدة منهما. وتعتبر إسرائيل من أكثر الدول التي ترفض طلبات اللجوء. ومن جهة أخرى قامت إسرائيل بطرد طالبي اللجوء السودانيين.

خصخصة صلاحيات الدولة في مجال الشرطة والمحاكم وتأثير ذلك على الحيز العام

يتطرق التقرير بصورة موسعة إلى موضوع نقل صلاحيات شرطية إلى أطراف ليست شرطية، من حراس، ومفتشي بلدية أو متطوعين. يقول التقرير «إن طبيعة هذه الظاهرة هي أنها حل رخيص لأزمة الأيدي العاملة للشرطة، ونفذت عن طريق نقل صلاحيات شرطية إلى عاملين لم يؤهلوا لذلك، يتم تشغيلهم أحيانا تحت شروط عمل مسيئة».

وينضم إلى هذه القائمة اقتراح بخصخصة صلاحيات المقاضاة من خلال تحكيم إلزامي أمام محام من القطاع الخاص. هذه الخصخصة، برأي معدي التقرير، تعكس تآكلا مستمرا في جهاز القانون العام، وتقليصا بعيد المدى لوظائف الدولة، وتحمل في طياتها إسقاطات خطيرة على حقوق الإنسان.

استعرض التقرير بصورة موسعة ثلاثة أمثلة عن خصخصة وظائف الشرطة وهي: توسيع صلاحيات أفراد الحماية، والشرطة البلدية الخاصة، وحماية مناطق يهودية في القدس الشرقية. عن الوظيفة الأولى يشير التقرير إلى الزيادة في أعداد وحجم نشاط ووظائف أفراد الحماية، وإلى أن الدولة تعمل على زيادة صلاحياتهم ومنحهم مسؤولية منع أعمال العنف. وفيما يتعلق بوظيفة الشرطة البلدية يشير التقرير إلى أن هذه الوحدات الأمنية التابعة للبلدية والتي أقيمت منذ ٢٠ سنة وتقوم بوظائف أمنية شرطية ازدادت صلاحياتها من دور الحراس الذين يسمح لهم فقط من حيث المبدأ بالتحذير والإبلاغ، فتحولوا في الآونة الأخيرة في عدد من السلطات المحلية إلى «شرطة بلدية خاصة» تتكون من أفراد الحماية والدورية المسلحين، ويقوم أفرادها بوظائف شرطية بكل ما للكلمة من معنى.

ويتساءل التقرير حول هذه الظاهرة وعمل هذه الدوريات: «بما أن نشاط أفراد الدوريات والحماية غير منظّم قانونيا، ثمة العديد من الأسئلة التي تبقى بدون إجابة: ما هي وظائف هذه القوات وصلاحياتها؟ ما هو التدريب المطلوب؟ لمن يخضع هؤلاء؟ من هي الجهات التي يحق لها القيام بعمل القوات (المفتشون؟ أفراد الحماية من القطاع الخاص؟ المتطوعون)؟ ما هي نقاط التماس بينهم وبين الشرطة والسلطة المحلية؟ وغير ذلك».

وتطرق التقرير إلى عمل الوحدة الأمنية الخاصة والمكونة من ٣٥٠ فردا أمنيا مسلحا يعملون على حماية ألفي مستوطن في القدس الشرقية من السكان الفلسطينيين، ويقومون بأعمال أمنية شرطية في منطقة حساسة ومعقدة، تحدث فيها مواجهات تضطرهم لاستخدام القوة، وفي نفس الوقت لم يتلق هؤلاء الحراس أي تأهيل للقيام بمهمات شرطية في مناطق تتميز بالمواجهات الصعبة، ما أفضى إلى أن يسبب سلوكهم في بعض الأحيان تدهورا في الوضع واستخدامهم الرصاص الحي الذي أدى إلى وقوع إصابات خطيرة لدى الفلسطينيين ووقوع حالة وفاة واحدة. ويشير التقرير إلى أن هذه الحماية الخاصة تنفذ على الرغم من المعارضة التي عبرت عنها جهات حكومية والشرطة عبر سنوات. كذلك عمل أفراد الحماية في القدس الشرقية لمدة عشرين عاما من دون أن يتوافر غطاء قانوني لهذا الأمر. وادعت الدولة في ردها على التماس جمعية حقوق المواطن ضد تعيين أفراد الحماية في أن وظيفة هؤلاء لا تشكل بديلا عن المجهود البوليسي، وهي تشبه الصلاحيات الممنوحة لحراس المجمعات التجارية والمنشآت العامة والمناطق الحساسة التي تحتاج إلى حماية خاصة على الرغم من أن الواقع لا يثبت ذلك.

وتجد جمعية حقوق المواطن عيوبا ونواقص في نقل هذه الصلاحيات الشرطية والتي تتمثل في انتهاكها لحقوق الإنسان: «يملك المسؤولون عن تطبيق القانون والنظام صلاحيات واسعة وكثيرة، تتضمن احتمالية انتهاك مجموعة من حقوق الإنسان على نحو خطير. من هذه الحقوق نذكر: الحق في الكرامة، والحق في الحفاظ على الخصوصية، والحق في التنقل، والحق في الحياة، وفي سلامة الجسد وغيره». وأغلبية هؤلاء الحراس الخاضعين لشركات خاصة لا تخضع لأي إشراف حكومي ويمتلك أفرادها في نفس الوقت صلاحيات شرطية من دون أن ينالوا التأهيل الكافي والموازي للتأهيل الذي يناله أفراد الشرطة. وهذا الوضع يعزز التخوف من إساءة استخدام هذه الصلاحيات وانتهاك حقوق الإنسان على نحو مكثّف.

ويشير التقرير إلى أن خصخصة التمويل تؤدي إلى انتهاك الحق في المساواة، حيث ينتقل كاهل تمويل هذه النشاطات إلى المواطنين ما يخلق وضعا نجد فيه السلطات القوية اقتصاديا تنجح في توفير الأمن لسكانها مقابل السلطات المحلية الضعيفة التي تتفشى فيها الجريمة وباتت تحتاج إلى تواجد شرطي مكثف وهي تعجز عن توفير هذه الخدمات الأمنية لمواطنيها. في نفس الوقت فإن خصخصة خدمات الشرطة يوفر على الخزينة العامة من خلال تشغيل أيد عاملة رخيصة وغير منظّمة، وتبدل متواتر في العمال، وشروط عمل مسيئة، وهذا يشكل انتهاكا لحقوق هؤلاء العاملين.

واستعرض التقرير في فصل خاص مشروع قانون التحكيم الإلزامي والذي اعتبرته الجمعية خطوة على درب خصخصة المحاكم وهو اقتراح بخصخصة صلاحيات المقاضاة من خلال تحكيم إلزامي أمام محام من القطاع الخاص. ويرى التقرير أن مشروع القانون «ينتهك الحق في الوصول إلى المحاكم، وهو حق يشمل حق الفرد في أن يتداول قضيته قاض مستقل وغير متحيز، وأن يدار الإجراء القضائي بحسب نظم القانون المعروفة سلفا، والتي تضمن إجراء منصفا ومساواة بين الأطراف وتفاديا للتصرفات الاعتباطية. وينتهك مشروع القانون كذلك الحق في المساواة، لأنه لا يسري على دعاوى تبلغ مليوني شيكل ونصف المليون. والنقل القسري للملفات «الصغيرة» فقط إلى التحكيم يبعد الشرائح السكانية المسحوقة عن جهاز المحاكم بالقوة. السلطة القضائية تعتبر سلطة منصفة ومستقلة، لكن مشروع القانون يلحق الضرر بهذه السمعة، وبثقة الجمهور بجهاز المحاكم وبسلطة القانون، وبقدرة الدولة على تطبيقه».

استمرار التمييز ضد الأقلية العربية

تطرق التقرير في فصل خاص إلى وضع الأقلية العربية داخل إسرائيل وبصورة مفصلة إلى طرق التمييز المنتهجة في قضايا المسكن، وأشار إلى أن ضائقة السكن في البلدات العربية آخذة في التفاقم وتستمر سلطة التخطيط في وضع خرائط لا تلائم احتياجات السكان، ولا تأخذ بالحسبان مشاكل ومميزات المجتمع العربي. وفي النقب، تمضي الحكومة قُدما في إجراءات تخطيطية (وعلى رأسها خطّة برافر) من خلال تبني منهج يتجاهل حقوق المواطنين العرب البدو وارتباطهم بالأرض، وأسلوب حياتهم ورغباتهم، وتفرض حلولا أحادية الجانب عليهم. وتناول التقرير بصورة مفصلة أيضا محاولة إقصاء اللغة العربية من الحيز العام، وتجاهل كونها لغة رسمية، وتغييبها عن الكثير من الفضاءات العامة. وقالت الجمعية «إن غياب اللّغة العربية من الحيز العام ينتهك حقوق العرب مواطني إسرائيل في المساواة والكرامة، وفي استغلال الخدمات والمنشآت العامة أسوة بسائر المواطنين».

القدس الشرقية- انعدام الخدمات وعدم ثقة السكان الفلسطينيين بالشرطة

في القدس الشرقيّة، «التي تسود فيها التوترات والاحتكاكات وأعمال الإخلال بالنظام العام وتكثُر أعمال العنف التي تمارسها الشرطة ضد السكان الفلسطينيين»، يشير التقرير إلى أن السكان الفلسطينيين يعيشون في ضائقة صعبة للغاية، ولا تحصل أغلبيتهم على الخدمات الأساسية: «بل إن أغلبيتهم لا تستطيع الدفع مقابل هذه الخدمات وشرائها. وحقوق السكان في الكرامة وفي الحصول على شروط معيشية لائقة تنتهك على نحو سافر وقاس».

وينتقد التقرير عمل الشرطة الإسرائيلية في القدس الشرقية، ويعتبر أن «تصرفات الشرطة وممارساتها تعتبر إحدى المشاكل المركزية في القدس الشرقية. وتكثر تصرفات الشرطة العنيفة تجاه السكان - والقاصرين من بينهم- في منطقة تسودها التوترات والاحتكاكات وأعمال الإخلال بالنظام العام». وبات الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية يعتبرون الشرطة جسما معاديا لهم. ويضيف التقرير أنه «تمارس القوة ضدهم في غالبية المرات، ويتم تجاهل احتياجاتهم وأمنهم، وتفضيل مصالح الجمهور اليهودي في المدينة على مصالحهم. وفي الكثير من الأحيان يحجم ضحايا الأعمال العنيفة وأبناء عائلاتهم عن تقديم شكوى إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) بسبب غياب ثقتهم بالجهاز». ويورد التقرير على نحو مفصل المعالجة الرديئة والمنقوصة للشكاوى حول عنف أفراد الشرطة تجاه السكان الفلسطينيين من البالغين والقاصرين.

حقوق الإنسان في المناطق المحتلّة: الاحتلال يصبح مريحًا أكثر من السابق!

تطرق التقرير في فصل مفصل إلى الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة) حيث تواصل إسرائيل، التي تعرف نفسها كدولة ديمقراطية، بسط سيطرتها على ملايين الناس الذين يرزحون تحت الاحتلال. وتميز العام المنصرم بإجراءات ومبادرات تشريعية تبغي تسريع «الضم الفعلي» للأراضي الفلسطينية المحتلّة إلى إسرائيل، وتعزيز النزعة السائدة المتمثّلة في تأسيس منظومتين قانونيتين: واحدة إسرائيلية مدنية لليهود الذين يقطنون في المستوطنات، وأخرى عسكرية للفلسطينيين، في محاولة لفرض عملية مأسسة «اعتيادية» تواصل الاحتلال.

وتطرق التقرير بشكل مفصل إلى التجاوزات التي ترتكبها إسرائيل في المنطقة C والتي تقطنها أغلبية فلسطينية- ٦٠٪- وفي نفس الوقت تتواجد في داخلها أغلبية المستوطنات الكبيرة.

مقابلة خاصة مع المدير العام لـ «جمعية حقوق المواطن»

حجاي إلعاد لـ «المشهد الإسرائيلي»: عملية تآكل الأسس الديمقراطية مرتبطة بتطبيع حالة الاحتلال!

(*) س: ما هي الخطوات التي تقوم الجمعية باتخاذها لمواجهة الانتهاكات في التقرير أعلاه؟

إلعاد: يستعرض التقرير انتهاكات حقوق الانسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة بصورة موسعة، وإستراتيجية عملنا في مواجهة هذا الوضع تدمج بين الالتماسات والاعتراضات في المحاكم وفي الكنيست أمام متخذي القرار ومحددي السياسات، ونعمل أيضا على المستوى الجماهيري لحشد أكبر عدد من المؤيدين لنهجنا وخطنا في الدفاع عن قيم حقوق الإنسان.

(*) س: كيف تقيمون استفحال حدة الانتهاكات هذا العام مقارنة مع أعوام سابقة؟

إلعاد: نرى في هذا الوضع صورة مركبة، من جهة هناك عملية مستمرة على مدار أعوام من تآكل للأسس الديمقراطية، ومحاولة تطبيع حالة الاحتلال، واستفحال العنصرية، وشرعنة قوانين غير ديمقراطية، وتهجمات على المجتمع المدني وعلى المحكمة العليا، والعديد من الظواهر السلبية الآخذة في الازدياد بصورة تدريجية، وبرز بشكل خاص هذه السنة التعامل المميز والمهين تجاه طالبي اللجوء بصورة حادة، وفي أشكال مختلفة ومستمرة من التمييز وانتهاك حقوقهم بصورة قاسية وغير إنسانية. من جهة أخرى أفلحنا في أن نقوم بالعديد من الإنجازات التي نفتخر بها ومن المهم ذكرها في التقرير حتى تتوفر لدينا المقدرة على مواصلة دربنا في النضال من أجل قضايا حقوق الإنسان.

(*) س: حسب رأيك، هل يمكن لهذه الانتهاكات أن تؤثر على مكانة إسرائيل وصورتها الدولية؟

إلعاد: بدون شك حين تتآكل القيم الديمقراطية فإن الأمر سيمس بمكانة إسرائيل الدولية، لكن مصلحتنا نحن- أي من يعيش داخل إسرائيل- هي عدم التركيز على الصورة فقط وإنما على الجوهر، وأن نحاول العيش في مجتمع يحافظ على قيم حقوق الإنسان ويحترم كل إنسان يعيش في داخله وأن تتحول هذه القيم إلى قيم أساسية في المجتمع.

(*) س: أشرتم في بيانكم الخاص بشأن إلغاء دعاية قائمة «عوتسما ليسرائيل» الانتخابية (يمين متطرف) إلى أنكم تتحفظون على القرار، على الرغم من أنه اتخذ بسبب المضمون العنصري للحملة؟

إلعاد: بشكل عام، نحن نؤيد حماية واسعة جدا لحرية التعبير، ونؤيد حمايتها في داخل إسرائيل بشكل خاص، وعلى الرغم من أن هذه الدعاية في رأينا عنصرية، وعلى الرغم من رفضنا الشديد لفحوى مضمونها، لكننا نرى أن القرار الذي اتخذته لجنة الانتخابات بإلغائها كان خاطئا، فنحن نؤمن أن الحل لمواجهة هذا الوضع من العنصرية والذي نشكل نحن جزءا منه يكمن في استخدام أساليب جماهيرية، وكان من الحري أن تقوم شخصيات جماهيرية بالنقاش والجدل حول هذه الدعاية عن طريق استخدام أساليب تربوية وجماهيرية لمحاربة ظاهرة العنصرية داخل إسرائيل.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

فلسطين
في الكتب المدرسية في إسرائيل
نوريت بيلد-إلحنان
ترجمة: ياسين السيد
تقديم: انطوان شلحت

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»